يحـي فـارس المديـــة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

السنة الثانية ماستر

الموضوع:

دور البنوك التجارية في تمويل القروض الفلاحية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية (2018-2022)

دراسة حالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد :

- بومدين غراف
- عادل مزيود

تحت إشراف :

- بوخرص عبد العزيز

أعضاء لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الصفة
غزازي عماد	رئيسا
بوخرص عبد العزيز	مشرفا ومقررا
كحلة عبد الغني	مناقشا

السنة الجامعية 2023/2022

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه على النعم التي وهبنا إياها ووفقني لهذا.

أتوجه بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل "د. بوخرص عبد العزيز" الذي لم يبخل عليا في التوجيهات القيمة والآراء السديدة .

كما أشكر جميع عمال بنك فلاحة والتنمية ريفية فرع المدية على مساعدتي في الدراسة التطبيقية .

ولا يفوتني من هذا المنبر أن أشيدة بالدور الكبير والعمل الجليل للجنة المناقشة.

أتقدم لهم بفائق الشكر والإحترام على مناقشتهم وتقييمهم

أشكر كل من ساهم ودعمني في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد فجزاهم الله كل خير.

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى

إلى نبع الحنان والنور الذي أضاء دربي و التي بدعائها تيسرت أموري

إلى قرة عيني الذي لم يدخر جهدا قط في تربيتي

أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إلى كل أفراد عائلتي الجميلة من أعمام وأخوال وخالات وعمات وأبنائهم الأعزاء

وكل من بسط لي يد العون من قريب أو من بعيد وكل من له الفضل

إلى أعز الناس خطيبتي مريم وكل العائلة الكريمة

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى

نور بصري وبصيرتي ونبراس عقلي إلى من هام لها قلبي إلى رمز الأبوة ومفخرتي وعزتي ومثلي الأعلى وقلب الأسرة النابض أبي

إلى ينبوع الحنان التي أمتلأ قلبي بجنانها وعلمتني أبجديات الحياة فكانت خير المدارس إلى من تعجز كل الكلمات بشكر والوفاء عن شكرها أمي

إلى كل أفراد عائلتي الجميلة إخوتي وأخت نبض قلبي نبيلة إلى كل أعمامي وأخوالي وخالات وعمات وابنائهم

إلى أعز الناس سندي زوجتي وابنتي نهال روح قلبي إلى الروح الطاهرة سراج الدين إبني رحمه الله

إلى رفيق الدرب الذي جمعني به القدر وقاسمت معه مشقة هذا العمل بومدين

إلى من وسعهم قلبي ولم تسعهم مذكرتي ولم يكتبهم قلمي .

مستخلص :

تهدف البنوك التجارية للتمويل المشاريع الفلاحية وقد تعتمد في ذلك على استراتيجيات مختلفة، كاستراتيجية القروض الفلاحية على سبيل المثال هناك بعض المستثمرين يحتاجون إلى قروض قصيرة الأجل والبعض الآخر يكون بحاجة إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل، فمن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية الذي يعتبر الركيزة الأساسية والعصب الحساس في تمويل المشاريع الفلاحية وبين أهم القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية قرض الرفيق وقرض التحدي، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن تقنية قرض الرفيق والتحدي لدى القطاع الفلاحي حديثة نسبيا إلا أنها شهدت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة مما جعلها بديلا تمويليا لهذا القطاع ويرجع ذلك إلى المبادرة لدى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي أدخلت هذه الآلية من الهيكل التمويلي للقطاع الفلاحي وكذلك إقدام الفلاحين والمستثمرين على هذه الصيغة التمويلية.

وفي الأخير أوصلت الدراسة على العمل على توسيع قرضي الرفيق والتحدي، وذلك لزيادة مردودية القطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، التمويل، القطاع الفلاحي، قرض الرفيق، قرض التحدي، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

abstract

Commercial banks are considered the mainstay of financing agricultural projects and may depend on different strategies, such as the agricultural loan strategy, for example. Some investors need short-term loans and others need medium and long-term loans. Through the field study that we did for the Agriculture and Development Bank Among the most important loans granted by the Bank of Agriculture and Rural Development are the companion loan and the challenge loan. Which made it a financing alternative for this sector. This is due to the initiative of the Ministry of Agriculture and Rural Development, which introduced this mechanism from the financing structure of the agricultural sector, as well as the farmers and investors' adoption of this financing formula.

Finally, the study led to work on expanding the Al-Rafiq and Al-Tahaddi loans, in order to increase the profitability of the agricultural sector.

Keywords: commercial banks, finance, agricultural sector, companion loan, challenge loan, Agriculture and Rural Development Bank.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر	–
إهداء	–
ملخص	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الأشكال والجداول	–
مقدمة	أ
الفصل الأول: نظرة شاملة للبنوك التجارية	
تمهيد	8
المبحث الأول عموميات حول البنوك التجارية	9
المطلب الأول نشأة البنوك التجارية	9
المطلب الثاني: مبادئ البنوك التجارية	11
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية	13
المبحث الثاني: وظائف واهميه وخصائص البنوك التجارية	17
المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية	17
المطلب الثاني: أهمية البنوك التجارية	20
المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية	21
المبحث الثالث: موارد واستخدامات والهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	25
المطلب الأول: موارد البنوك التجارية	25
المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية	27
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية	31
خلاصة	32
الفصل الثاني: التمويل الفلاحي والقروض البنكية الفلاحية	
تمهيد	34
المبحث الأول: أساسيات حول التمويل الفلاحي	35

المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي وطبيعته	35
المطلب الثاني: أهمية التمويل ودوره في النهوض بالقطاع الفلاحي	36
المطلب الثالث: تصنيفات وأهداف التمويل الفلاحي	37
المبحث الثاني: عمليات منح القروض البنكية	43
المطلب الاول : مفهوم وخصائص القروض البنكية	43
المطلب الثاني: اجراءات منح القروض البنكية	46
المطلب الثالث: ضمانات مخاطر القروض البنكية	52
المبحث الثالث: شروط نجاح سياسة القطاع الفلاحي والمشاكل والحلول الممكنة له.	55
المطلب الأول: شروط نجاح سياسة القطاع الفلاحي.	55
المطلب الثاني: مشاكل القطاع الفلاحي	56
المطلب الثالث: بعض الحلول الممكنة لنجاح القطاع الفلاحي	58
خلاصة	62
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية رقم 846-	
تمهيد	64
المبحث الأول: بطاقة فنية لبنك الفلاحة التنمية الريفية BADR	65
المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية	65
المطلب الثاني: مهام التي يقدمها البنك	68
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة التنمية الريفية بالمدية 846	69
المبحث الثاني: التمويل بواسطة قرض الرفيق والتحدي والشروط والضمانات المقدمة لهما	70
المطلب الأول: التمويل بواسطة قرضي الرفيق والتحدي	70
المطلب الثاني: التمويل بواسطة قرض التحدي	72
المطلب الثالث: ضمانات الحصول على قرضي الرفيق والتحدي	74

المبحث الثالث: القروض الممنوحة في اطار قرض الرفيق والتحدي مع نتائج واجراءات التسديد والفسخ	78
المطلب الأول: القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية وكالة رقم 846 في إطار قرضي الرفيق والتحدي.	78
المطلب الثاني: دراسة حالة منح مشروع في اطار قرض الرفيق	81
المطلب الثالث: نتائج واجراءات التسديد وشروط الفسخ	86
خلاصة	91
الخاتمة	93
قائمة المصادر والمراجع	98
الملاحق	104

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
.1	الهيكل التنظيمي العمال لأحد البنوك التجارية.	31
.2	إجراءات منح القرض وتحصيله	51
.3	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة التنمية الريفية بالمدية 846	69
.4	الملفات الممنوحة في إطار قرض التحدي	79
.5	مبلغ القروض الممنوحة في إطار قرض الرفيق	79
.6	الملفات الممنوحة في إطار قرض التحدي	80
.7	مبلغ القروض الممنوحة من قبل البنك في إطار قرض التحدي	81
.8	إجراءات منح قرض الرفيق	83

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
.1	مبالغ وعدد القروض الممنوحة في شكل قرض الرفيق من 2017 إلى عام 2022	78
.2	مبالغ وعدد القروض وعدد الملفات الممنوحة من قبل البنك 2017- 2022	80
.3	تكاليف المشروع المختلفة: تكلفة شراء العجول	84
.4	حساب مردودية المشروع	85
.5	مميزات قرض الرفيق	86
.6	مميزات قرض التحدي	87

مقدمة

ان الجهاز البنكي لأي دولة يتكون من مجموع البنوك العاملة في تلك الدولة حيث يكون على رأس هذا الجهاز البنك المركزي ويقوم بدوره كبنك للحكومة اذله الحق بالإشراف والرقابة على مختلف البنوك، ومن اهم البنوك الى تعمل تحت اشراف البنك المركزي نجد البنوك التجارية الى تميز عن غيرها يتميز نشاطاتها والخدمات التي تقدمها فهي تعتبر كوسيط مالي اي تتمثل وظيفتها في تعبئة المدخرات من الافراد والمؤسسات التي تتوافر لديها فوائض مالية وتوجهها إلى من يحتاجها من مختلف القطاعات فتوجيهات التمويل من المهام التقليدية للبنوك التجارية، وتعتبر مصدراً هاماً لإشباع مختلف احتياجات الافراد والمؤسسات التي تفوق قدرتها المالية.

حيث تقوم مختلف البنوك بالتمويل حسب الحاجة فإذا كانت موجهة للاستهلاك فهي استهلاكية، واذا كان الغرض منها إنفاق فيها حكومة واذا كانت موجهة للإنتاج فهي فلاحية او استثمارية ولان المشاريع الفلاحية تعتمد على مختلف مصادر التمويل فهي تلجأ كثيرا في اغلب الأحيان للبنوك التجارية باعتبارها وسيط مالي فالقطاع الفلاحي يعد من أهم القطاعات إنتاجية الرئيسية المكونة للناتج الداخلي الخام إلى جانب مساهمته في تغطية جزء كبير من الاحتياجات الغذائية، كما يكتسب أهمية كبيرة كونه مصدر دخل كبير .

ان الحكومة الجزائرية أولت اهمية كبيرة للقطاع الفلاحي حيث رسمت خطة عملية نرمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنون من تخطى الصعوبات التي يواجهها عن طريق منح تمويلات وتسهيلات من طرف البنوك التجارية في شكل قروض مصرفية،

وقد كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية من السابقين في منح القروض الفلاحية وتطويرها من اجل النهوض بالقطاع الفلاحي، مما سابقا يمكن طرح الاشكالية التالية:

الإشكالية الرئيسية:

فيما تتمثل التسهيلات التي تمنحها البنوك التجارية في تمويل القروض الفلاحية؟

الأسئلة الفرعية:

1-ما دور البنوك التجارية في الاقتصاد؟

2-فيما تكمن شروط نجاح سياسة التمويل البنكي الفلاحي؟

3-ما هي المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي؟

4-ماهي الأسس والمعايير المعتمدة في تقديم القروض البنكية لتمويل المشاريع الفلاحية؟

5-فيما تتمثل مختلف القروض البنكية التي يقدمها بنك الفلاحة لتمويل المشاريع الفلاحية؟

الفرضيات:

1-تعتمد البنوك التجارية على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء ودائع تحت الطلب أو لأجل وذلك من أجل المساهمة في منح الإئتمان.

2-أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي هو تهيئة المناخ المناسب للقرض الفلاحي.

3-يعاني القطاع الفلاحي من مشكل وحيد وهو قلة التمويل من طرف البنوك.

4-يعتمد البنك على مجموعة من الأسس والمعايير المعتمدة في تقديم القروض البنكية لتمويل المشاريع الفلاحية.

5-يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية تشكيلة متنوعة من القروض البنكية تراعي طبيعة وخصوصية المشاريع الفلاحية تتمثل في قرضي الرفيق والتحدي.

*** اسباب اختيار الموضوع :**

- ✓ الرغبة والميول الشخصي في معالجة موضوع القروض فلاحية وطرق تحويلها.
- ✓ بحكم تخصصنا الذي له علاقة بالموضوع (تخصص اقتصاد نقدى و بنكي)
- ✓ الفضول العلمي فيما يخص التعرف على طرق التمويل البنكي

أهداف الدراسة:

- **تهدف الدراسة لمجموعة من الأهداف تتمثل في:**

1-إبراز دور البنوك التجارية كونها مصدرا في تمويل القروض الفلاحية.

2-التعرف على مصادر التمويل المتاحة أمام القطاع الفلاحي وبصفة خاصة التمويل البنكي

أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية بالغة تكمن في إبراز الدور الذي تساهم به البنوك التجارية في منح تسهيلات التي تقدمها القروض الفلاحية.

*** حدود الدراسة :**

المجال المكاني: اقتصر المجال المكاني على بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المجال الزمنى: امتدت الدراسة من ...2023/03/15/2023/04/20.الى

المجال البشري: شملت الدراسة موظفي.....للاستغلال بنك الفلاحة والتنمية المكلفين بمصلحة القروض، وموظفي

المجال الموضوعي: تم التعرض من خلال الدراسة التحليل مشروعين إستثماريين في الفلاحة وطريقة تمويل الاول يتمثل في قرض التحدي والثاني قرض الرفيق .

***منهجية الدراسة:** انتهجنا منهج الوصفي التحليلي فى الجانب النظري للدارسة، لمعرفة نظرة عامة حول البنك بصفة عامة وتطورها التاريخي ومختلف وظائفها وانواعها، وانواعها، اعطاء نظرة حول التمويل البنكي والقروض الفلاحية وبعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوعنا باللغة العربية، اما الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي لدراسة الحالة وهذا باختيار بنك مخصص في تمويل القطاع الفلاحي من خلال دراسة نوعين من القروض المخصصة لتمويل المشروع الفلاحي.

* **هيكل الدراسة:** انطلاقاً من طبيعة الموضوع والأهداف الملمة له قد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول بعد المقدمة العامة، فصلين نضريين وفصل تطبيقي، اشتمل الفصل الأول على الجانب النظري اذا تناول مفاهيم عامة حول البنوك التجارية، قسم الى ثلاث مباحث الاول تطرق إلى البنوك التجارية بصفة عامة الثاني مبادئ ووظائف وانواع أما الثالث تطرق إلى الهيكل التنظيمي للبنك وميزانيته. اما الفصل الثاني تطرق إلى التمويل والقروض الفلاحية لذلك قسم إلى ثلاث مباحث المبحث الاول اساسيات حول التمويل الفلاحي، المبحث الثاني: تطرق إلى عمليات منح القروض، اما المبحث 3 تطرق الى شروط نجاح سياسة تمويل الفلاحي في حين الفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة ميدانية لحالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية وقسم هو الآخر الى ثلاث مباحث الاول خاص بتقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمبحث الثاني كان مضمونه التمويل بواسطة قرض

الرفيق والتحدي والشروط والضمانات المقدمة لهما اما المبحث الثالث: فتطرق إلى تحليل التمويل المقدم للمشروع بين التتبع والنيق والنتائج المتوصل اليها.

*** صعوبات الدراسة :**

1. قلة وعدم توفر الكتب الكافية حول تمويل القروض الفلاحية.
2. قلة الدراسة السابقة التي تتحدث على القطاع الفلاحي بشكل عام.
3. صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية على مستوى الوكالة وهذا راجع الى سرية مهنته

الفصل الأول:

نظرة شاملة للبنوك التجارية

تمهيد :

تعتبر البنوك التجارية من بين المؤسسات المالية الأكثر فعالية، لما تحظى به من وظائف مالية متميزة، كخلق النقود وقبول الودائع وغيرها، وقد ازدادت أهميتها أكثر فأكثر من خلال الدور الفعال الذي يلعبه في عملية التمويل والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن أجل التوضيح أكثر قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، بحيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول البنوك التجارية وكذلك تطرقنا في المبحث الثاني إلى خصائص ووظائف وأهمية البنوك التجارية، أما المبحث الثالث تناولنا ميزانية البنك التجاري والهيكل التنظيمي البنوك التجارية.

المبحث الأول عموميات حول البنوك التجارية

المطلب الأول نشأة البنوك التجارية

أولا: نشأة البنوك التجارية

لقد تطورت البنوك تاريخيا وقد كان هذا التطور مقرونا بتأثير كل من التجار والمرابين والصاغة، إذ مارس التجار إتمام عمليات البيع بكمبيالات مقبولة يمكن خصمها لدى الصاغة مقابل التنازل عن جزء من قيمتها ونتيجة للتوسع في هذه الآلية ظهر ما يدعى ببيوت المال والتي تقوم بتقييم هذه الأوراق التجارية وخصمها، أما المرابين فقد ظهر نشاطهم نظرا لحاجة الناس للاقتراض والتعامل بالدين من خلال أموالهم الخاصة مقابل فائدة معينة، ولكن مع مرور الوقت تم التعامل بالإقراض من خلال الإقراض من وحدات الفائض وتحقيق الربح من خلال الفرق بين الفائدتين، ومن جهة أخرى فقد كان استغلال مخزون الذهب الذي بحوزة الصاغة للقيام بممارسة بعض وظائف البنوك من تلقي الودائع والإقراض وخصم الكمبيالات مما أدى إلى تحولهم إلى صيارفة.

ويعود أصل البنوك التجارية إلى عصر النهضة في إيطاليا عندما بدأت تزدهر التجارة في فينيا وجنوة وفلورنسا، حيث أنشأت بعض البنوك (فينيا 1157 ،برشلو 1401 ،جنوة1407 ،أمستردام 1609،هامبورغ 1619)، واقتصر العمل الرئيسي لهذه البنوك خلال العصور الوسطى على تجارة المعادن النفيسة، واستبدال العملات التي أصدرتها مختلف الدول، ونقل رؤوس الأموال من مكان إلى آخر، الصاغة إلى تحصيل الإيرادات وفق رغبات ومصلحة العملاء،[1] ولم يتم التعامل بالإقراض، لفائدة إلا في نطاق محدود

1طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1 ،دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013،ص153.

جدا، حيث اقتصر التعامل بالأسواق الخاصة أو الأموال التي يعهد بها أصحابها إليهم بقصد الاستثمار.[1]

ومجمل القول أن الظهور الحقيقي، بالمفهوم الحديث – للبنوك كان على يد الصاغة والصيارفة الذين كانوا يقبلون إيداع النقود لديهم مقابل إيصالات إيداع أخذت تلقى قبولا في تداول وفاء للالتزامات المطلوبة من حاملها والتي تطورت فيما بعد إلى ما يسمى بالشيكات، وثم أخذ هؤلاء الصاغة والصيارفة يتقاضون عمولة من المودعين لقاء الحفظ الأمين وكما أخذوا يتصرفون بجزء من الودائع لديهم بالإقراض مقابل فائدة يتقاضونها بعد الحظوا أنهم ال يتم سحب الودائع كليا وترتب على ذلك أن بدأت الصور المبدئية العمال البنوك تتبلور وتتحدد معالمها إلى أن أصبحت على ما هي عليه.[2]

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

اعطيت للبنوك التجارية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

التعريف الأول: هي البنوك الي تعتمد على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء كانت تحت الطلب او للأجل او بإشعار وإعادة استثمارها لفترات قصيرة الاجل او تسهيلات استثمارية يسهل تحويلها إلى نقدية حاضرة.[3]

التعريف الثاني: يعرف قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في14-04-1990 في المادة 114 البنوك التجارية على انها اشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية اجراء

1المرجع نفسه، ص ص 162-163.

2 قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية-دراسة مقارنة- دار الثقافة للنشر، عمان، 2013 ،ص27.

[3]خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سينان، العمليات المصرفية الاسلامية، طرق المحاسبة الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008،ص21.

العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال الي كلفت بها البنوك وهي تحصر في ما يلي: [1]

- ✓ العمل على جمع الودائع والمدخرات من الجمهور.
- ✓ منح القروض.
- ✓ توفير وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها

التعريف الثالث: البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور او منشآت الأعمال او الدولة لغرض اقتراضها للأخرين وفق اسس معينة او استثمارها في دورات مالية محددة.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن ان نستنتج تعريف شامل للبنوك التجارية.

البنك: هو مؤسسة مالية نقدية تهدف إلى تجميع أموال وودائع للتعامل بها من قبل اشخاص سواء كانوا مستثمرين او افراد عاديين وذلك عن طريق اقراضها وفقا لشروط محددة، فنشاط البنك لا تنتهي مهمته عند هذه العمليات بل اكثر ذلك بحيث يساهم فالاستثمار في الأوراق المالية اي انه يلعب دور الوسيط بين المتعاملين الاقتصاديين من هنا نستنتج ان للبنوك أهمية كبيرة في انعاش اقتصاد بلدها عن طريق تدعيم المشاريع الاستثمارية وبالتالي تنشيط المؤسسات المالية. والاقتصاد الوطني ككل.

المطلب الثاني: مبادئ البنوك التجارية

هناك مبادئ هامة تلتزم بها البنوك في أداء ووظائفها وذلك لسلب ثقة المتعاملين اهمها:

[1] قانون النقد والقرض90-10

[2] شاكر القزوني،ص25

1. **السرية:** إن المعاملات بين البنك وعملائه تقوم على الثقة، فالمودع حينما يودع امواله في البنك انما يعهد إلى هذا الأخير ببعض خصوصياته التي تعد من اسراره الخاصة فلا يجوز للبنك ان يذيعها واذاعته تضر بسمعة المقترضين وتزعزع الثقة فيهم، لهذا فإن التزام البنك بالسرية في معاملاته، انما هو التزام عام تقتضيه أصول المهنة وظروف معاملاته. التي تتسع بحساسية فائقة الحد، لا يجوز للبنك ان يمد اي شخص كان بيانات عن احد المتعاملين معه إلا بإذن ما هذا الأخير ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية جهة رقابية عامة للدولة.[1]
2. **حسن المعاملة:** تعتبر الأساس التي تجذب العميل إلى التعامل مع البنك بذاته ما دامت الخدمات المصرفية التي تقدمها كافة البنوك واحدة، وواجب البنك اختيار العاملين فيه بعناية فائقة من خلال تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة معرفية ممتازة ال عملائه، ويجب ان يكون المصرفي قوي الملاحظة في يستطيع ان يحكم بسرعة على احوال العميل. ويجب ان يتصرف بالشجاعة التي تجعله يقول "لا" دون حرج مهما كانت العلاقة الشخصية التي تربطه بالعميل، ويجب ان يتصف بالإنسانية التي تحبب الناس إليه.[2]
3. **الراحة والسرعة:** ان احساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك يغريه على كثرة التردد عليه، لهذا تسعى البنوك على توفير اكبر قدر من الراحة للعملاء، من اعداد اماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار، لهذا يجب ان توضع الاجراءات الروتينية للعمل داخل البنك بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيد.

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2006،ص27

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، المرجع السابق،ص28

ومما يساعد على السرعة في انجاز الأعمال بالبنك استخدام الأجهزة الألية الحديثة التي تكفل استخدام البيانات المعقدة في لحظات وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن من استخراج ما يلزم في وقت أقصى وتتبع الاتصالات السريعة بالفروع او المراسلين.[1]

4. **كثرة الفروع:** أن البنوك العامة والتجارية خاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطاتها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل ان يخطيها نشاطها، وكثرة الفروع واستثمارها في مناطق جغرافية مخلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة مثل:

أ) التيسير على عملاء النبك اجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال إلى ادارة البنك وما يترتب بذلك من وقت ومال.

ب)توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة فإذا كسدت صناعتها في منطقة جغرافية فإن هذا الكساد لن يؤثر إلا على الفرع الموجود بهذه المنطقة وحدة ويمكن تعويضه خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات فروع اخرى.

ت)السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يمتلكها البنك في تحويل النقود من جهة إلى اخرى وذلك بعدم الإستعانة بالمراسلين ومنحهم عملات عن عمليات التحويل[2]

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية

الفرع الاول: من حيث نشاطها ومادى تخطيها للحدود الجغرافية

1. البنوك التجارية المحلية:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة محددة او مدينة او اقليم محدد او ولاية ويقع المركز للبنك في هذه المنطقة

[1]محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، نفس المرجع ،ص29-28.

[2]محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، المرجع السابق ،ص29.

المحددة هذه البنوك بالصغر حجمها ذلك هي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس كذلك على مجموعه الخدمات المعرفية التي تقوم بتقديمه[1]

2. **البنوك التجارية العامة:**

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة الواحدة المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة او خارجها هذه البنوك بكافة الاعمال التقليدية للبنوك التجارية وتضع الائتمان قصير الاجل ومتوسط الاجل وكذلك تباشر كافة حاجات الصرف الاجنبي وتمويل التجارة الخارجية[2].

الفرع الثاني: من حيث حجم النشاط

1. **بنوك العامة:** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء منشئات الكبرى
2. **بنوك التجزئة:** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء الصغرى لكنها تسعى استقطاب اكبر عدد ممكن فهي نشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمه من خلال خلق المنافع الاساسية والمكانية ومنطقة التملك والتعامل للأفراد وبذلك فان تجزئة تسع الى توسيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي[3]

الفرع:3 من حيث عدد الفروع:

1. **البنوك التجارية ذات فروع:** وهي البنوك التي تتخذ في الطلب شكل شركات المساهمة بشكل قانوني لها فروع متعددة تخطي اغلب انحاء الدولة ولا سيما

---

[1]،ديوان السلعة المركزية بن عكنون،الجزائر ،ط2007،3.

[2]يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، مرجع نفسه.

[3]محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، المرجع السابق، ص32

الاماكن الهامه وتتبع اللامركزية في تسيير امورها، حيث يترك الفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك الا فيما يتعلق بالأمور العامة التي ينص عليها في لائحة البنك وبطبيعة الأمور فان البنك الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهدف بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بانه يعمل على النطاق الوطني ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع البنك في نطاقها الجغرافي كما تقوم بكافة الاعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم قروض قصيره الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الاجنبي[1].

2. **بنوك السلاسل:** نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم كبير لحجم البنوك التجارية ونمو حجم الاعمال التي تقدمها من اجل تقديم خدماتها الى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها اداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيس واحد يتولى رسم السياسة العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الاعمال والنشاط بين الوحدات بعضها ببعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية الا في الولايات المتحدة الامريكية[2].

3. **بنوك المجموعات:** وهي اشبه بالشركات القابضة والتي تتولى انشاء عده بنوك وشركات مالية فتملك معظم راس مالها وتشرف على سياساتها وتقوم بتوجيهها ولهذه البنوك طابع احتكاري واصبحت من سمات العصر فقط انتشرت هذه البنوك عيد ولايات المتحدة الامريكية ودول غرب اوروبا.[3]

---

[1] هلال كهينة، إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية فرع النقود مالية وبنوك جامعة يسكرة 2008-2009ص12

[2] محمد العيد وأنور، إدارة البنوك، إدارة الجامعية الجديدة، القاهرة، الإسكندرية، 2005، ص17.

[3] محمد العيد وأنور، إدارة البنوك، مرجع نفسه، ص17.

4. **البنوك الفرديه:** وهي منشآت صغيرة يمتلكها افراد وشركات اشخاص يقتصر عملتها في الغالب على منطقة صغيره وتتميز عن باقي انواع البنوك بانها تقتصر مواردها بالغة السيولة مثل الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الاصول القابلة للتحويل الى نقود في وقت قصير ودون خسائر ويرجع السبب في ذلك الى انها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف اموالها في القروض متوسطة او طويلة الاجل لصغر حجم مواردها [1]
5. **البنوك المحلية:** نشأت هذه البنوك لتباشر عملها في منطقه جغرافية محددة قد تكون مقاطعة او محافظة او ولاية او حتى مدينة محددة وان كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المنطقة الجغرافية فإن البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية وللإشراف السلطات على البنوك في منطقة عملها[2]

[1] يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، مرجع سابق،

[2] يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي،مرجع سابق،

المبحث الثاني: وظائف واهميه وخصائص البنوك التجارية

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية

تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف تسمى الخدمات المصرفية ويمكن تقسيم هذه الوظائف عموما الى قسمين: تقليدية ووظائف حديثة

1) **وظائف التقليدية:** وتتمثل في الوظائف التالية:

1. فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف انواعها
2. تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدا التوفيق بين السيولة والربحية والضمان او الأمان ومن أهم اشكال تشغيل والاستثمار ما يلي :

أ. منح القروض والسلف المختلفة وفتح الحسابات الجارية

ب.تحصيل الاوراق التجارية وخصمها

ج. التعامل بالأوراق المالية اسهم وسندات بيع وشراء لمحافظتها مصلحة عملائها

د. تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية

هـ. تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء

و. التعامل بالعملات الاجنبية بيعا وشراء والشبكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية

ز. تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المعاملة وصرف الشيكات المحلية عليها .

3. المساهمة في اصدار اسهم وسندات شركات المساهمة
4. تأجير الخزائن الامنة لعملائها لحفظ المجوهرات المستندات والاشياء الثمينة[1]

2) **الوظائف الحديثة للبنوك التجارية:** تشمل ما يلي:

[1] خالد ابن عبد الله ،العمليات المصرفية ،دار وائل للنشر،الأسكندرية،ط2000،2،ص36.

1. تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:

من خلال اعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين ومنه تحديد حجم الامثل للتمويل وكذا طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والانتاج والبيع والتحصيل[1]

2. وظيفة خدمات أمناء الاستثمار:

وتشمل توليفة واسعة من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه مثل:

- ✓ سداد الالتزامات الدورية
- ✓ اقامة المعارض السلعية الداخلية وخارجيا إقامة المزادات لبيع وشراء السلع
- ✓ ممارسة بيع وشراء العقارات
- ✓ اية عمليات اخرى طالما كانت مشروعة.

3. وظيفة التوزيع:

في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج او اعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المعرف ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا توجد اي مؤسسة اخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام والذي انتهى تقريبا بانهيار الاتحاد السوفياتي[2]

4. وظائف اخرى:

بالإضافة إلى العمليات والخدمات الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية فهناك خدمات ملحقة مختلفة منها:

---

[1] حمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاد الأتمان المصرفي، منشأة المعارف،مصر ،ط2000،2،ص48

[2] خالد ابن عبد الله ،العمليات المصرفية، نفس المرجع،ص36-37

- ✓ خدمات البطاقة الإئتمانيةCRIDIT CARD
- ✓ شراء وبيع الشبكات الأجنبية .
- ✓ البنك الآليAUTO BANK ...إلخ

ويضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد (الاقتصاد الموجه) وظائف اخرى اهمها:

1- وظيفة الإشراف والرقابة:

تتولي المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي خلية توجيه أموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال لتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض وللتأكد من مدى ما حققته استخداماتها من اهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها[1]

2-بعض الوظائف الاخرى:[2]

- ✓ تحويل التجارة الخارجية من خلال فتح اعتمادات مستنديه وتشتمل على اعتمادات الاستيراد واخرى للتصدير ويحقق البنك التجاري ارباحه بصفة خاصة بمقدار الفرق بين الفوائد التي يودعها المودعين وتلك الي يتحملها المقرضين والعمولات والاجور التي يحصلها البنك مقابل تقديم الخدمات لعملائه.

[1]طاهر محسن الغالبي، وائل محمد ادريس، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الاولى،2007،ص37

[2]محمد شريف ايمان، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الإقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية وبنوك المركز الجامعي،البويرة،2008-2009.

- ✓ قيام البنك بتحميل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواء كانت هذه المستحقات شيكات أو سندات أنية مستحقة لصالحها أو أسهم كذلك يدفع ديونهم لمستحقيه.
- ✓ قيام البنك بتجميع مدخرات العملاء بشكل ودائع ادخار او صندوق التوفير واعطائهم فوائد منها تع استثمار هذه المدخرات في شراء السندات.
- ✓ قيام البنك بالتعامل في الاوراق المالية على اختلاف أنواعها سواء لمصلحة عملائه او مصلحته التنمية استبدال البنك للعملات الاجنبية بالعملة الوطنية والعكس لها او العملاء
- ✓ تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائها يحتضنون فيها بمنقولاتهم الغالية من مجوهرات أوراق مالية نقود وغيرها.
- ✓ إدارة الاعمال وممتلكات العملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية لهم من خلال دائرة مختصة.[1]

المطلب الثاني: أهمية البنوك التجارية

تظهر اهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي:

1. بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة والملائمة.
2. بدون المصارف تكون المخاطر اكبر للاقتصاد المشاركة على مشروع واحد.

[1] محمد شريف ايمان، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الإقتصادية، نفس المرجع،

3. نظراَ لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الأماكن الدخول في المشاريع ذات مخاطرة عالية يمكن للمصارف نظر لكبر حجم الأرصدة ان تدخل في مشاريع طويلة الاجل.
4. ان وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم اصول قريبة من النقود تدر عائداً مما يقلل الطلب على النقود.
5. بتقديم اصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
6. تشجيع الاسواق الاولية لكي تستمر وتصدر الاصول المالية التي يستثمرها الأفراد خوفا من المخاطرة.[1]

المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية.

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير:

من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه البنك، من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك...إلخ.

سنقوم بالتركيز في هذا البحث على الخصائص التي نراها أكثر دقة وشمولية.

تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه:

يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك في حين أن البنوك التجارية مجتمعة التي يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي، والتي يكتفي البنك المركزي بممارسة رقابة توجيهية على البنوك، بل يمكن أن

[1] طارق طه ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،2007،ص19.

يفرض عليها أحكاما واجبة التنفيذ، والتحقق من مدى تقيد كل بنك تجاري بالقوانين والقواعد المالية التي تصدرها السلطات النقدية.

1. تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد:

تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا، وتعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة التي يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الاستراتيجية، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على تمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما. وهذا غير واقعي ألنه يؤدي إلى إضعاف القدرة على خلق النقود المصرفية.[1]

2. تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية:

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إجرائية وغير نهائية، والثانية إجرائية نهائية بقوة التشريع وتتمثل النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

1قادري محمد نجيب، وسائل الدفع الإلكترونية للبنوك التجارية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015 ،ص ص 6-7 .

3. تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي:

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات، وهذا الهدف وإصدار مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية، ولهذا نجد أن البنوك التجارية تسعى من خلال تمويل العمليات الاقتصادية إلى الربح، في حين أن البنك المركزي عندما يفتح حسابات للبنوك لديه يسعى لتسهيل العمليات الاقتصادية.[1]

1قادري محمد نجيب مرجع سابق، ص ص 7-8.

المبحث الثالث: موارد واستخدامات والهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

المطلب الأول: موارد البنوك التجارية

وتنقسم إلى:

1-الموارد الذاتية: تتمثل التزامات المصرف قبل أصحاب رأس ماله وتتمثل ما يلي: [1]

أ- **رأس المال:** وهو ما يدفعه المساهمون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه ولا يشكل رأس المال إلا نسبة ضئيلة من هيكل الخصوم، ومع ذلك في مؤشر متانة المركز المالي للمصرف وأساسا الثقة التي يحظى بها في لدوائر المالية.

ب- **الاحتياطات:** هي مبالغ تكونت على مراكز وتكون تحت تصرف البنك في أي وقت ومصدرها الأجزاء المتقطعة من الأرباح وعلاوات إصدار الأسهم عند زيادة رأس المال[2]، وتنقسم الاحتياجات إلى قسمين:

- **الاحتياطي القانوني:** يكون البنك التجاري ملزما بتكوينه قانونيا، أي يجب على إدارة البنك أن تحتفظ بجزء من الأرباح كإحتياطي وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة له.
- **الاحتياطي الخاص:** يكون البنك التجاري حرا في الاحتفاظ به، وغالبا ما يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اسم الاحتياطي الخفي.

---

[11] اسماعيل أحمد الشفاوي، عبد المنعم مهارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، دون سنة نشره، ص253.

[2] سلمان بوداب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسات الجامعية لدراسات النشر والتوزيع، لبنان، 1996، ص132.

ت- **الأرباح غير الموزعة:** هي تلك المبالغ التي يعتمد البنك عدم توزيعها من إجمالي أرباحه وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث أنه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف، فالأرباح الغير موزعة بهذا المعنى، فهي عبارة عن بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيه ما يختلف البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غايتها النهائية، سواء كانت توزيعات على المساهمين أو دعم الاحتياطي وتغطية الخسارة.

ث- **المخصصات:** ويقصد بها الأرصدة التي يتم تحميلها إجمالي النتيجة المحققة في نهاية الفترة المالية بغرض مواجهة ظروف غير مرغوب فيها، ومن أمثلة ذلك: مخصصات الديون المشكوك فيها، ومخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية، ومخصصات اهتلاك الأصول الثابتة.

2-**الموارد غير الذاتية:** وهي الموارد المالية التي يتحصل عليها البنك التجاري من غير المساهمين وهي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي موارده، وتشمل ما يلي: [1]

أ- **الودائع:** تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنوك التجارية وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك تكون في صورة إيداع حقيقي يمكن للبنك التجاري استخدامها لتقديم القروض ويمكن التمييز بين عدة أنواع الودائع.

- **الودائع الجارية:** وتسمى أيضا بالودائع تحت الطلب وهي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري ويعتمد هذا الأخير بدفعه في أي وقت يشاء فيع صاحب الوديعة، سحب جزء أو كل وديعة بدون سابق إنذار وعادة لا تدفع البنوك التجارية فائدة على هذا النوع من الودائع إلا في بعض الحالات الاستثنائية كأن يكون مقدار العملة الجارية كبير بالعملة الصعبة.

[1] سلمان بوداب، مرجع سابق، ص133.

- **الودائع لأجل:** وهي عبارة عب مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد إنقضاء مدة زمنية معينة يتفق عليها مسبقا بينه وبين البنك عند الإيداع لقاء حصوله على فائدة.

- **ودائع بإخطار:** وهي عبارة عن أموال مودعة لدى البنوك التجارية لا يحق لأصحابها السحب منها إلا بعد إخطار البنك بفترة تحدد عند الإيداع وبالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع.

- **ودائع التوفير:** وتسمى أيضا الودائع الإدخارية وهي ودائع يتم التعامل معها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص، ويتحصل صاحب هذا النوع كل فوائد محددة.

- **الحسابات المدينة للبنوك الأخرى:** وتتمثل جميع التزامات اتجاه البنوك الأخرى وتمثل هذه الحسابات مصدرا هاما من المصادر التي يحصل منها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها لتمويل استخداماتها المختلفة.

- **الاقتراض من البنك المركزي:** تلجأ البنوك التجارية إلى الإقتراض من البنك المركزي إذا ما اعترضها مشكل في السيولة فإذا لم يكفيها الاحتياطي النقدي لمواجهة طلبات المودعين لسحب مبالغ نقدية من ودائعهم تلجأ إلى البنك المركزي وتطلب منه قروض مقابل تقديم ضمانا لها تقترضه من مبالغ، كأوراق مالية أو أوراق تجارية أو غير ذلك من الضمانات.

المطلب الثاني: استخدامات البنوك التجارية.

الاستخدامات هي كيفية استفادة البنك من موارده وبمعنى آخر تمثل استثماراته فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنوك التجارية يفرض عليه عدم ترك موارده النقدية معطلة

لا تدر عائدا بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة وبناء على ذلك فإن هذه الاستخدامات تعطي لنا فكرة واضحة عن الأوجه المختلفة لنشاط البنك التجاري.

1-أرصدة نقدية حاضرة: وتتمثل في السيولة النقدية الكاملة وهي عبارة عن أرصدة لا تحقق أي عائد للبنك التجاري مما يحتم عليه تجنب تجميد الكثير من أمواله في هذه الأصول وإلا تعرض للخسارة، ومع ذلك يفرض القانون على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من أرصدتها المستعدة من الودائع.

وللأرصدة النقدية الحاضرة في البنوك التجارية عدة أشكال: [1]

أ- **نقود حاضرة في الخزينة للبنك التجاري:** وهي عبارة عن أوراق نقد قانوني ونقود مساعدة وعملات أجنبية يحتفظ بها البنك في خزينته لمواجهة طلبات المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.

ب- **أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي:** يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ لديه بجزء أو نسبة معينة من أصوله النقدية في شكل رصيد دائن، ودائع ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية.

ت- **أصول تحت التحصيل:** وهي عبارة عن أصول في مرحلة الجباية والتحصيل إذ يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية كاملة بسهولة مثل الشيكات المستحقة على البنوك الأخرى.

2-مجموعة الأصول التي تغلب عليها سمة السيولة:

ويطلق عليها السيولة من الدرجة الثانية وهي أنواع من التوظيف قصير الأجل يمكن تحويلها إلى نقود حاضرة بإجراءات بسيطة وتكلفة زهيدة تحقق هدفا مزدوجا السيولة المرتفعة والعائد من الاستغلال ومن أهم أنواع هذه المجموعة ما يلي:

[1] ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص278، 279.

أ- **أوراق حكومية قصيرة الأجل:** وتكون عادة في شكل سندات الخزينة وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتقدمها إلى بنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الأخير تتميز بتوافر الضمان في الاسترداد قيمتها مع تحقيقها لعائد مقبول ويكون البنك المركزي على استعداد ودائع لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة. [1]

ب- **الأوراق التجارية قابلة للخصم:** يعتبر خصم الأوراق من أهم المجالات التي يستثمر فيها البنك التجاري، والفكرة الأساسية في عملية خصم الأوراق التجارية هو لجوء أحد الأشخاص إلى البنك التجاري للحصول على نقود حاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة في سعر الخصم، ويحتفظ بالورقة التجارية في موعد استحقاقها كما يستطيع إذا ما احتاج إلى سيولة أن يقوم بإعادة خصم بعضها لدى المصرف المركزي مقابل سعر إعادة الخصم أقل من سعر الخصم الذي حصل عليه من العملاء. [2]

ت- **القروض:** يعتبر منح القروض أو إتاحة ائتمان النشاط الرئيسي للبنك التجاري، وتحقق القروض بمختلف أنواعها عائدا أكبر من أنواع التوظيف سالفة الذكر، غير أنها في نفس الوقت تتضمن مخاطر كبيرة.

ث- **أوراق مالية واستثمارات:** تستثمر البنوك التجارية شطرا من مواردها في شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات نظرا لما تدره من دخل مرتفع وتعتبر هذه الأوراق أقل سيولة من الأوراق التجارية القابلة للخصم والأوراق الحكومية القصيرة الأجل، إذ ليس

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، المرجع السابق، ص279.

[2] عطية محمد صلاح، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، كلية التجارة جامعة الإفريق، ص268.

من السهل بيعها بسرعة خاصة عندما يسود الركود أسواق المال وقد يتطلب من أصحابها الانتظار في تاريخ الاستحقاق إلا أن العائد عليها يكون كبيرا. [1]

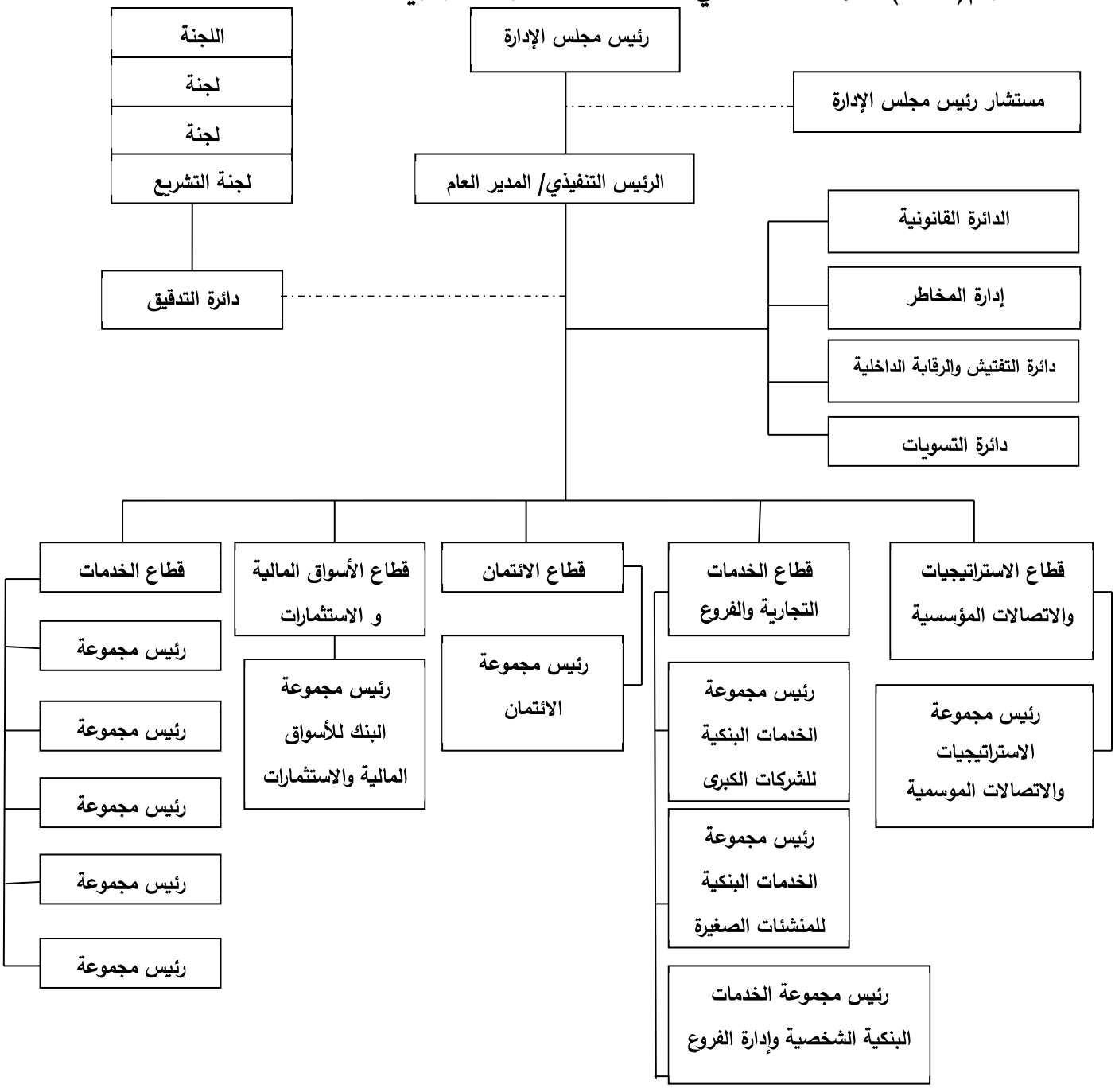
ج- **الأصول الثابتة:** هذه الأموال وإن كانت عقيمة في حد ذاتها على أنها تعتبر ضرورية لقيام البنك وظائفه وتتمثل هذه الأصول في المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه والأدوات والمعدات التي يستخدمها إلى بعض الأصول الأخرى التي صلة وثيقة بعمليات الإقراض مثل مخازن البنك التي يحتفظ بها ببعض أنواع الضمانات العينية التي تكون بحوزته. [2]

[1] ضياء مجيد الموسوس، مرجع سابق، ص278-279

[2] عطية محمد صلاح، مرجع سابق، ص268

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

الشكل رقم(1-1): الهيكل التنظيمي العمال لأحد البنوك التجارية.



المصدر: محمود حسين الوادي، وآخرون، النقود والمصارف، ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ،ص 157.

خلاصة:

من خلال ما قدمناه في هذا الفصل وما عرفناه من البنوك التجارية وأهم خصائصها ووظائفها وهيكلها التنظيمي وميزاتها بحيث أن كل قسم يتولى ومهمة محددة، حيث خرجنا بنتيجة أن البنوك التجارية هي مؤسسة مالية وسيطة بين أشخاص لهم فائض وأشخاص لهم عجز في الأموال، ومن أهم الخدمات التي تقوم بها البنوك التجارية منح الائتمان (القروض) أو ما يعرف بالتمويل ويعتبر القلب النابض لإنشاء المشاريع وتوسيعها بمختلف أنواعها وهذا ما سوف نتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

التمويل الفلاحي والقروض البنكية الفلاحية

تمهيد

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاد بلدان العالم حيث يحظى باهتمام متزايد وهذا الدور الحيوي والهام الذي يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بحيث يحتاج إلى تمويل سواء كان تمويل ذاتي أو تمويل خارجي عن طريق القروض البنكية وهذا من أجل الدخول بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق التنمية الفلاحية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول أساسيات حول التمويل الفلاحي أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى عمليات منح القروض البنكية، والمبحث الثالث تم فيه التطرق إلى شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي والمشاكل والعراقيل والحلول الممكنة التي تواجهه.

المبحث الأول: أساسيات حول التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل الركيزة الأساسية لأي نشاط اقتصادي سواء كان تجاري، صناعي فلاحي وهذا الأخير يحتاج لتمويل اكثر من الناحية الكمية ومن ناحية الاختصاص في المجال الفلاحي بحكم طبيعته الموسمية والعالية المخاطر.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الفلاحي وطبيعته.

التمويل الفلاحي هو كيفية الحصول على راس مال واستخدامه في القطاع الفلاحي فهو يبحث في الطرق والوسائل المستخدمة في تجميع راس المال الذي يحتاجه وفي استعمالات المثلى لراس المال في الانتاج الفلاحي وعبارة راس المال هنا تستخدم للدلالة على القيمة النقدية لما تحويه الفلاحة أو القطاع الفلاحي من ارض ومباني والآلات وحيوانات ويهتم التمويل الفلاحي ايضا بدراسة المؤسسة المالية التي بواسطها يمكن جعل راس المال والعمل في الارض مثيرة للفلاحة.[1]

كما يعرف التمويل الفلاحي بأنه العلم الذي يضع القواعد والأسس والنظريات الخاصة بعرض وتدبير وتوزيع وطلب واستعمال الموارد المالية المحدود لمقابلة الاحتياجات الفلاحية الغير المحدودة فيهدف التنمية وتطور الفلاحة وتحسين مستوى معيشة مختلف طبقات الفلاحين.[2]

ويمكن تعريف التمويل الفلاحي على انه الدراسة الإقتصادية التي تتناول تمويل اعمال الفلاحة وهي جزء من الإدارة الفلاحية الذي يختص بالحصول على راس المال كما يشتمل التمويل الفلاحي استخدام الاموال في داخل وخارج المزرعة.

---

[1] جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1،عمان، الاردن،2010،ص62.

[2] عائشة بن موسي، دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعي بالجزائر (1990-2014)، مذكرة تخرج ماستر في العلوم الإقتصادية جامعة التيدمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2014-2015ص16.

كما يعني توفير الأموال اللازمة للنشاط الفلاحي ومصادر الحصول عليها سواء من المؤسسات التمويلية او غيرها، كما يهتم بالناس المتبعة في منح التسهيلات للفلاحين كي يضمن الاستمرار والنجاح في العمل الذي يوفر الاحتياجات الضرورية لهؤلاء الافراد.[1]

المطلب الثاني: أهمية التمويل ودوره في النهوض بالقطاع الفلاحي

1. يعتبر التمويل اداة هامة من الأدوات الضرورية للعملية الإنتاجية، كما تزداد اهميته بالنسبة للدول التي تعتمد على القطاع الفلاحي لقطاع رئيسي حيث تعاني من مشاكل اقتصادية مختلفة، كزيادة النمو السكاني وانخفاض الإنتاج والداخل وكذا انتشار البطالة، كما ان كثير من الدول المتقدمة قد اخذت تستعمل المواد الفلاحية والغذاء بصفة خاصة كسلاح تهدد به كثير من الدول النامية وتفرض كل شروطها على هذه الدول.
2. لما ان للتمويل الفلاحي آثاره اقتصادية واجتماعية، حيث تظهر مدة الأثار في اعطاء المزارعين فرصة استغلال أراضيهم احسن استغلال عن طريق قدرتهم على شراء الأنواع المختلفة من البذور المقتناة، وكذا مختلف الأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات الخاصة بعملية الحرث والتهيئة.
3. كما يمكن للفلاح بواسطة القروض التي يحصل عليها ان يزيد من عدد الدورات الإنتاجية التي تعود على الفلاح بالفائدة من عدة نواحي، سواء من ناحية زيادة دخله نتيجة زيادة الانتاج او عن طريق تعدد المنتجات لأنه حتى وان انخفض سعر منتوج ما فإنه سيعوض هذا في باقي المنتجات الاخرى.

[1]– وليد حمدي باشا،دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000, 2010, مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013 2014ص35.

4. ان استغلال الأرض يتطلب العمل الرائع من الفلاح او البحث عن عمال آخرين لمساعدته وهنا نجد التمويل يعمل بطريقة أو بأخرى على مكافحة البطالة .
5. ان زيادة دخل الفلاح يؤدي إلى زيادة انفاقه في مختلف المستويات سواء كان هذا الإنفاق خاص بالإنتاج او الاستهلاك وكلاهما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الفلاح وباقي افراد المجتمع من جهة اخرى[1].

المطلب الثالث: تصنيفات وأهداف التمويل الفلاحي

أولا: تصنيف التمويل الفلاحي:

يصنف التمويل الفلاحي حسب المعايير التالية:[2]

1* التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية:

1-القروض العقارية:

الغرض منها شراء مزرعة او اراضي اضافية للمزرعة او شراء مباني والانفاق على مشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والاتفاق على البستنة واي تحسينات اخرى في مزرعة وتكون هذه القروض طويلة الاجل.

2-القروض الإنتاجية :

وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة ومواد العلف والآلات والماشية.

---

[1] عز الدين سمير، إنعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الإقتصادية تخصص تحليل إقتصادي كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية جامعة الجزائر،2011،3-2012،ص73.

[2] حمزة محمودي الزبيدي،إدارة الإتمان المصرفي والتحليل الإتماني،الوراق للنشر والتوزيع،الأردن،2002،ص18.

3-القروض التنظيمات التعاونية الفلاحية:

وهي التي تستخدم لمواجهة مصاريف التشغيل والانفاق على الجمعية القانونية وعلى المخزون السلعي. وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية القانونية.

4-قروض استهلاكية:

تستعمل على السلع و الخدمات والتي لا تتصل اتصالا مباشر للإنتاج الزراعي وانها تتبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

ثانيا: التصنيف حسب آجال القروض:

تنقسم إلى 3:

1-**القروض قصيرة اجل:**

وهي القروض التي تمنح للمزارعين لسد احتياجاتهم الزراعية الموسمية إضافة إلى ذلك النفقات الإنتاجية وتتراوح اجالها من سنة الى سنتين.

2-**القروض المتوسطة الأجل:**

تمنح للمزارعين لتمويل مشروعات تعطي انتاجها خلال فترة زمنية متوسطة ويتراوح آجالها من سنة الى 5 سنوات.

3-**القروض طويلة الأجل:**

تمنح هذه القروض للمشاريع الاستثمارية الي تكون فترة استيرادها طويلة الأجل كشراء الأراضي واقامة منشآت ومدتها تصل إلى 20سنة في بعض البلدان.

ثالثا: التصنيف حسب الأغراض والأعراف:

تصنيف حسب الاغراض تستعمل فيها كما يلي:

- ✓ قرون الزراعة المروية
- ✓ قروض التصنيع الزراعي.
- ✓ قروض الثروة الحيوانية.
- ✓ قروض المكنية الزراعية.
- ✓ قروض التسويق الزراعي.
- ✓ قروض الإسكان الريفي.

رابعا: التصنيف حسب الجهات المستفيدة:

- ✓ قروض الأفراد.
- ✓ قروض القطاع العام.
- ✓ قروض العونيات.
- ✓ قروض الشريكات.

خامسا: التصنيف تبعا لنوع المحصول الزراعي:

يتضمن الأنشطة التالية:

- ✓ البستنة
- ✓ المحاصيل الحقلية
- ✓ الثورة والتي تتضمن الماشية على اختلاف انواعها

✓ محاصيل الخضر الشتوية والصيفية

سادسا: التصنيف حسب نوع الضمانات:

1. قروض غير مضمونة:

وتكون غير مضمونة بضمان مادي ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

2. القروض المضمونة بأموال منقولة:

وهذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل والجرارات.

3. قروض مضمونة بأموال الغير منقولة:

تشمل القروض التي تكون مضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات.

سابعا: التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض:

1-القروض الإيجابية:

القروض التي تمكن المقترض من الحصول على فائق صافي اي حصول المقترض على دخل يمكنه من ابقاء مبلغ القرض والفائدة المترتب عليه مع تحقيق فائض اقتصادي بجانب ذلك.

2-قروض المحايدة:

وهي تتضمن تكاليف أول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة والثانية قروض التحديد وهي القروض التي يجري تجسيدها بسبب عدم تسديدها

الموعد المحدد لها لسبب او اخر ويترتب عليها استخدام هذه القروض زيادة في الدخل في تسديد اصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق اي فائض ويطلق عليها القروض الحيدية.

3-القروض السلبية:

وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي يخفي اصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تسمى بالقروض الغير منتجة وتحت الحدية.[1]

ثامنا: تصنيف حسب القروض تبعا لمصدر القرض شركات التأمين او لنوع المقترضين:

- ✓ قروض مستثمرين الافراد.
- ✓ قروض المصارف التجارية.
- ✓ قروض شركات الإقراض الخاصة بالمواشي.
- ✓ قروض الوسائط والتجار.
- ✓ قروض مصارف الجمعيات القانونية.
- ✓ قروض شركات التأمين.[2]

الفرع الثاني: أهداف التمويل القطاع الفلاحي[3]

[1] د.مرزاق عاشور، أعميش عائشة،الرشادة الزراعية المالية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، اوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية،28-29أكتوبر 2014،ص430.

[2]رشا محمدسعيد،تمويل القطاع الزراعي في الأردن،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،دراسات عليا،جامعة الأردن،1999،ص15-18

[3]تمويخي هناء،آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة خيضر 2012-2013ص27.

- ✓ زيادة التكوين الرأسمالي في الفلاحة لمواجهة الاحتياجات المختلفة.
- ✓ المحافظة على جمع النشاط الفلاحي ملائم والاستفادة من وفرات الحجم وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها.
- ✓ زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كذلك المتعلقة بالتكنولوجيا وظروف السوق والتقلبات الموسمية والظروف الطبيعية من أجل توفير المقدرة الائتمانية التي تساعد على مواجهة تلك الظروف.
- ✓ اتاحة الملك في الفترة التي يكون بها الفلاح قادر على العمل والإستثمار.

المبحث الثاني: عمليات منح القروض البنكية

المطلب الاول : مفهوم وخصائص القروض البنكية

الفرع الأول: القروض البنكية

إن القروض البنكية هي من أهم مصادر الأموال للبنك التجاري في الوقت الحاضر لكونها العنصر الأساسي التي تزود البنك بالعوائد.

أولا: مفهوم القرض:

يختلف مفهوم القرض من باحث للأخر كل حسب تخصصه وحسب وجهة نظره، لذا تعمدنا تقديم تعاريف مختلفة لتوضيح الرؤية أكثر.

- ✓ **القرض لغة:** هو الائتمان والمقصود به تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعملات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة او على اقساط في تواريخ محددة حسب العقود وتدعم تلك العملية بمجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون اي خسائر.[1]
- ✓ **إصطلاحاً:** باللغات الأوروبية فإن كلمة المقابلة لكلمة بنك هي crédit اصلها هي الكلمة اللاتينية Crédit UM المشتقة من الفعل اللاتيني credited أما اقتصادياً فالقرض يعني تسليم المال لتسييره في إنتاج وإستهلاك فهو مرتبط بميعاد إستحقاق محدد مسبقاً.[2]

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، البنوك وعملياتها، دون ذكر الطبعة دار الجامعة مصر 2000،ص103

[2] عبد المطلب عبد المجيد، نفس المرجع، ص 103

وتعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضها ما يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع للأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها وتدعم هذه العملية بضمانات تكفل للبنك استرداد امواله في حالة توقف العميل عن السداد.[1]

كما يعرف القرض على انه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك اي الدائن بمنح أموال إلى شخص أخر من المدين او يحده بمنحه اياه او يلتزم بضمانه امام الأخرين وذلك مقابل ثمن او تعويض هو الفائدة، ويتعهد المدين بالتسديد بعد إنتهاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين.[2]

الفرع الثاني: خصائص القروض البنكية

تتضمن عملية منح القروض بعض الالتزامات من طرف البنك لعدة سنوات وتنجم عنها عدة اخطار ولهذا تعتمد على مجموعة من الشروط تنقل في مايلي:

1) **قيمة القرض:** وتتعدد حسب الجهة التى تمنعه وكذلك حسب نوع القرض.
2) **مدة القرض:** وتختلف مدة القرض بإختلاف العمليات الممولة.
3) **معدل الفائدة:** يختلف باختلاف نوع القرض وكذلك الجهة تمنحه ومن أهم العوامل التي تتدخل في تحديد هذا المعدل نجد:
   - ✓ قيمة القرض.
   - ✓ مدة القرض.
   - ✓ مرونة الطلب
   - ✓ المنافسة

[1] عبد المطلب عبد المجيد، البنوك وعملياتها، الدار الجامعية الابراهمية، دون ذكر البلد،2008،ص103-104.

[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،ط7،2010،ص55.

- ✓ درجة المخاطر
- ✓ تكاليف القرض
- ✓ تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى والأدنى لقيمة القرض.

4) **الضمانات:** وتكون اما عينية او شخصية وكل منهما تنقسم إلى عدة انواع.

5) **طريقة السداد:** وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض ومن أهمها.[1]

- ✓ برنامج بأسعار فائدة ثابتة فالمقترض يقوم بتسديد مبلغ الفائدة واقساط القرض الاصلي بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.
- ✓ برنامج بأسعار فائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق، فيمكنها ان ترتفع او تنخفض حسب المؤثرات التي اعتمدت في تحديدها.
- ✓ تسديد القروض على مرحلتين، حيت يتم جزاء هامًا دفعة باستعمال سعر فائدة ثابت خلال الفترة، المتفق عليها، والجزء الآخر يتم دفعة باستعمال سعر فائدة متغير.
- ✓ برنامج تسديد فيه القروض تدريجياً، هذا من الاشخاص الذين يرغبون في تسديد مستحقاتهم بمعدل اكبر في المستقبل.

6) **طريقة صرف القرض واستهلاكه:** هو يحدد فيها هل سيتم دفع القرض دفعة واحدة او على دفعت وكيف يتم حساب الفائدة المستحقة هل على المبلغ كله ام على المبلغ المسحوب فقط.

7) **الهدف من القرض** ينبغي تحديد الهدف من القرض هل هو لتمويل مشروع استثماري ام نقاط استقلالي او زراعي ..إلخ

8) **فترة السماح:** و تتمثل في الفترة التي يسمح فيها للعميل بعدم تسديد اقساط الدين

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك بدون ذكر الطبعة، دار النشر،الجزائر،ط2

المطلب الثاني: اجراءات منح القروض البنكية

ان القرض على المفهوم الضمني لكلمة الثقة الموضوع ضمن شروط ترتكز على افكار موضوعية ليتمكن البنك من قياس الأخطار التي يمكن ان يتعرض لها قبل اي قرار وعليه يمكن تقسيم هذه الاجراءات الى:

الفرع الأول: الشروط العامة لمنح القرض:

تعتبر عمليه منح القرض من أهم وأخطر ما يقوم به البنك من اعمال وقبول المخاطرة الائتمانية من اهم وظائف البنوك والتي يجب ان يعني بدراستها وتقييمها ومن ثم تستند البنوك الى عدة معايير اساسية عند تقرير منح القرض وتحديد قيمته من بين هذه الشروط:

أ. **شخصيه العميل:** تعتبر شخصية العميل من أهم العناصر عند منح القرض ويمكن التعرف عليها من خلال مدى انتظام سداد العميل ديونه كما يمكن التعرف عليها ايضا من خلال البنوك التي يتعامل معها والموردين الذين يقومون بتوريد اليه بالإضافة الى مكانة العميل ومركزه الادبي في السوق التجارية وخبرته في العمل الذي يؤديه وسمعته التجارية

ب. **المقدرة على الدفع:** تعني دراسة قدرة العميل على مباشرة اعماله وادارتها بطريقة سليمة بحيث تضمن للبنك سلامة استخدام الأموال المقدمة له وبالتالي سداد الديون في مواعيدها ويعتبر هذا من اهم الاعمال الفنية الباحث الائتماني والذي يعتمد على خبرته والأساليب التي يستخدمها في الحكم على مقدرة العميل على الدفع ويمكن قياس كفاءة العميل الادارية عن طريق دراسة سياساته الخاصة بتسعير منتجاته المختلفة ومدى قدرته على المنافسة والتنبؤ بالتغيرات في الطلب على السلعي وتنوع منتجاته ومدى مقدرته في المحافظة على راس المال.

ج. **راس المال او المركز المالي:** يجب تمتع العميل براس المال المناسب للإمكانية استرداد البنك لمستحقته وايضا تمتعه بمركز مالي سليم وتقوم البنوك بدراسة وتحليل المواقع المالية للعميل للتأكد من سلامة مركزه المالي ومن المؤثرات التي يمكن استخدامها للحكم على المركز المالي للعميل:

- ✓ نسبة التداول
- ✓ نسبة حقوق الملكية الى الاصول الثابتة
- ✓ نسبة السيولة وعائد الإستثمار اضافة الى المعدل دوران الأصول الثابتة

أ. **الضمانات:** يؤخذ الضمانات من العميل سواء عينيا او شخصيا لمواجهة بعض العثور في المعايير السابقة ولكنه لا يغني نهائيا عن سمات العميل الحسنة والتزامه بتعهداته ومقدرته على الدفع فالهدف من الضمانات هو تحسين اوضاع القرض المقدم من البنك وتوفير الحماية للبنك ضد بعض المخاطر المحتملة فمثلا قد يطلب لي البنك ضمانات عن المقترض لعدم توفير راس المال الكافي لديه ولكن يجب مراعاة وعدم منح القرض اذا كان مصدر السداد الذي يستند اليه البنك ضمانات نفسها

ب. **الظروف العامة:** قد يتمتع العميل بخصائص حسنة وسمعته الطيبة وقدرته على الدفع العالية بالإضافة الى ملائمته مركزه المالي الى ان كل ذلك لا يعتبر كافيا لا محل الائتمان ذلك لأن التقلبات الاقتصادية تتحكم الى حد كبير في منح الائتمان وربما تكون سببا في تغيير مقدرة العميل على الوفاء بالتزامه ويضمن ذلك دراسة المنافسة ومتى سهولة او صعوبة دخول منتجين جدد مما يزيد من صعوبة تعريف المنتجات او البيع بأسعار منخفضة ومقدار الرقابة الحكومية بالإضافة الى كل هذا عامل حاسة الائتمانية للباحث والتي تحكم كل المعايير الخمسة السابقة الى انه هو الذي يقرر منح الائتمان من عدمه.

الفرع الثاني: اجراءات منح القرض وتحصيله: [1]

يمر منح القرض بعدة مراحل يمكن إيجازها في الخطوات الرئيسية التالية:

- ✓ الفحص الأولي لطلب القرض
- ✓ تحليل الائتماني للقرض
- ✓ التفاوض مع العميل
- ✓ اتخاذ القرار
- ✓ صرف القرض
- ✓ متابعه القرض والمقترض
- ✓ تحصيل القرض

أولا: فحص طلب القرص:

يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة القرض في البنك خاصة من حيث غرض القرض واجل الاستحقاق واسلوب السداد ويساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب والانطباعات التي يحكمها لقاء العمليات مع المسؤولين في البنك والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام وكذلك النتائج التي تصفر عنها زيادة المنشآت وخاصة من حيث اصولها وظروف تشغيلها في ضوء هذه العمليات يتم اتخاذ القرار المبدئي بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب او الاعتذار عن قبوله مع توضيح الأسباب للعميل.

[1] محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام ،المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية ،الإدارة الجامعية ،مصر، 1998، ص1-2

ثانيا: التحليل الائتماني للعميل:

ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها والمصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل من حيث شخصيته وسمعته وقدرته على سداد القرض بناء على المعاملات السابقة مع البنك ومدى ملائمة راس ماله من خلال التحليل المالي بالإضافة الى الظروف الاقتصادية التي يمكن ان ينعكس اثارها على نشاط المنشأة

ثالثا: التفاوض مع المقترض:

بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر الائتمانية محيطة بالقرض المطلوب بناء على المعلومات التي يتم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي يستخدم فيه كيفية صرفه وطريقة سداده ومصادره لسداد الضمانات المطلوبة وسعر الفائدة والعملات المختلفة ويتم الاتفاق على كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتواصل الى تحقيق مصالح كل منها.

رابعا: اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل او عدم قبوله شروط البنك وفي حالة قبول التعاقد يتم اعداد مذكرة للاقتراح الموافقة على طلب القرض والتي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية في المنشأة الطالبة للاقتراض معلومات عن مديوناتها لدى الجهاز البنكي وموقفها الضريبي وصنف القرض والغرض منه الضمانات المقدمة مصادر السداد وطريقته إضافة الى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط والمديونية، والرأي الائتماني والتوصيات بشأن القرض وبناءاً على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

خامسا: صرف القرض:

يشترط لبدئ إستخدام توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستيخاء التعهدات والإلتزامات التي ينص عليها إتفاق القرض.

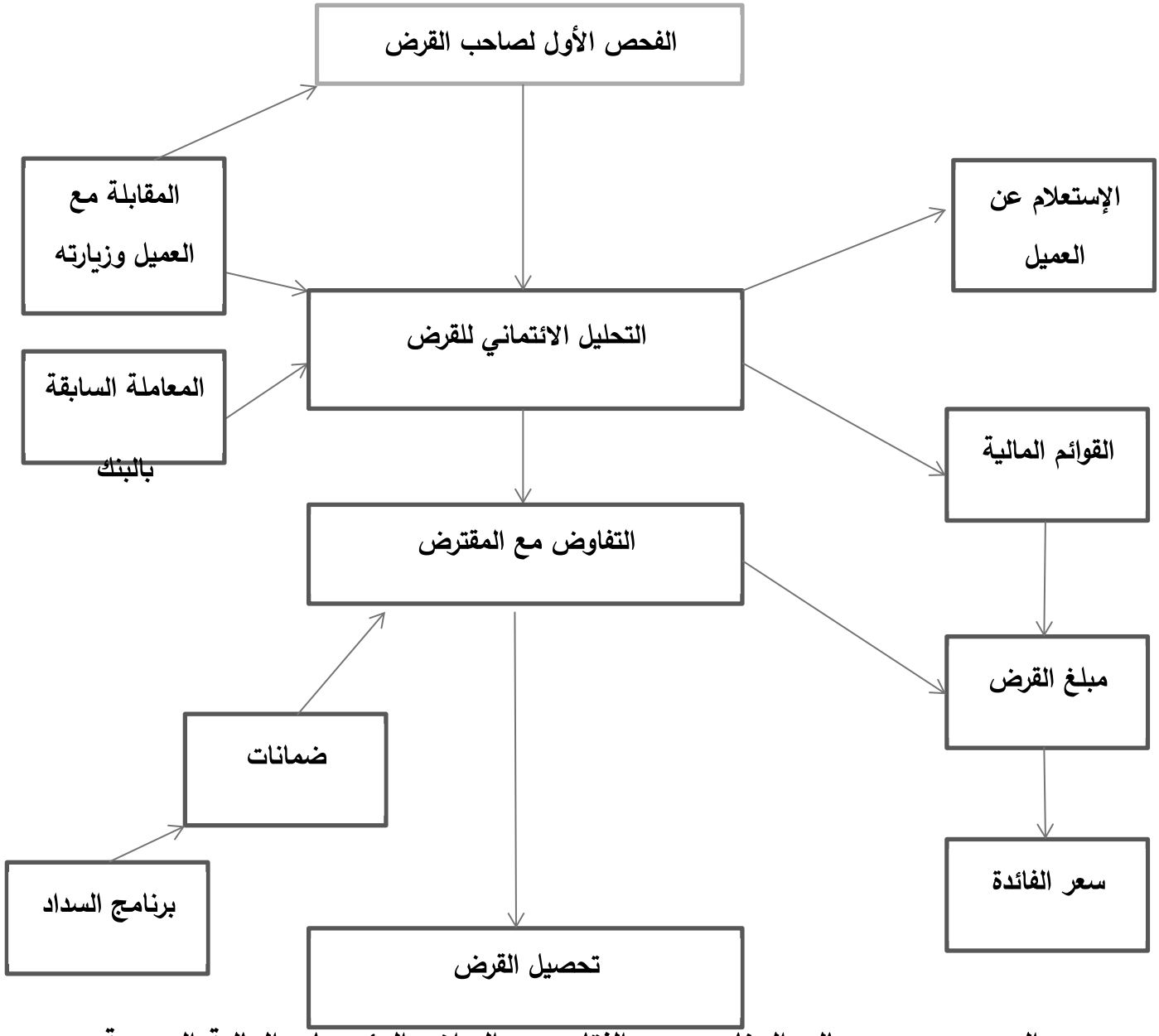
سادسا: متابعه القرض و المقترض:

الهدف من هذه المتابعة هو الإطمئنان على عناصر المنشأة وعدم حدوث اي تغيرات في مواعيد السداد المحددة وقد تظهر من خلال المتابعة ايضا بعض التصرفات من المقترضين والتي تتطلب إتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك او تتطلب تأجيل السداد وتجديد القرض لفترة اخرى.

سابعا: تحصيل القرض:

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك اذا ما لم تقابله اي من الظروف السابقة عند متابعته للإجراءات القانونية، (تأجيل السداد، وتجديد القرض)

الشكل رقم (02) يمثل : إجراءات منح القرض وتحصيله



المصدر: محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام ،المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية ،الإدارة الجامعية ،مصر،1998،ص28

المطلب الثالث: ضمانات مخاطر القروض البنكية

الفرع الأول: ضمانات القروض البنكية

1-**تعريفها:** الضمانات هي عبارة عن وسائل وادوات لمواجهة مختلف الاخطار المرتبطة بالقرض كما يمكن تعريفها على انه عبارة عن تأمين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعملية الاقتراض للبنك وتمكينه من استرجاع كل جزء من اصل قرض واعادة ما يتم التفرقة بين نوعين من الضمانات نذكرها فيما يلي :

أولا: أنواع الضمانات البنكية:

أ. **الضمانات الشخصية:** والتي مفادها ان يتعهد شخص ذو سمعة او ملاءة في شخص اخر بتسديد مستحقاته عند توقفه عن الدفع لسبب او اخر والضمان يتخذ عده اشكال اهمها:[1]

- ✓ **الكفالة:** هي نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك اذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند حلول أجل الاستحقاق .
- ✓ **الضمان الاحتياطي:** يمكن تعريفه على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية او جزء منه في حالة عدم قدرة احد الموقعين عليها على التسديد، وهو شكل من أشكال الكفالة عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية.[2]

---

[1]أبو عتروس عبد الحق،الوجيز في البنوك التجارية،داربخاء للنشر والتوزيع،الجزائر ،2000،ص52

[2]سليك الهام، اثر القروض على التنمية الريفية من خلال دعم القطاع الفلاحي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية، فرع نقود مالية المركز الجامعي ،البويرة،2010،ص16.

ب. **الضمانات الحقيقية:** ان هذه الضمانات فيما يقدمه المقترض من أصول مادية او مالية للحصول على قرض كالعقارات او المنقولات وغيرها من السلع والمنتجات كما يمكن ان يكون موضوع مالية وغالبا ما توضع هذه الأموال او الأصول تحت تصرف البنك حتى يمكن ان يسترجع دينه في ميعاده المحدد وفي الطلب تتخذ الضمانات شكل الرهن ومن ثم قد يكون:

- ✓ **رهن عقاري:** يتم بموجبه الحصول على العقارات محل الضمان(الراهن) بتأمين إسترجاع الدين عند حلول أجله في حالة وقوع ما يسبب عدم التزام المدين بالوفاء بمستحقاته اتجاه الدائن.
- ✓ **رهن المنقولات:** حيث توضع المنقولات محل الرهن تحت تصرف البنك والتي يمكن ان يتصرف فيها متى اخل المدين بالتزامه عن الوفاء بمستحقاته في ميعاده، وهي تشمل جميع وسائل الإنتاج من الآلات، معدات، اثاث، سيارات....الخ[1] .

الفرع الثاني: مخاطر القروض البنكية.

أ. **تعريف الخطر:** الخطر هو حالة من عدم التأكد بحصول الربح او الخسارة، تواجه البنوك التجارية عددا من المخاطر تؤثر حتما على تحقيق اهدافها وبالتالي يجب على البنوك ان تأخذ في الاعتبار درجة من المخاطر في انشطتها المختلفة وان تجعلها في ادنى مستوى محتمل، حتى ترفع من درجه الأمان والثقة مع عملائها سواء المودعين او المقترضين ومن اهم المخاطر التي تتعرض اليها البنوك ما يلي:[2]

[1] أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، دار بخاء للنشر والتوزيع،الجزائر،2000،ص57.

[2] أبو عتروس عبد الحق، مرجع سبق ذكره،ص59

1-**مخاطر السيولة:** وهي المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها البنك وجراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه الى الخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين ومثل هذا الوضع يمكن ان يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل قصير الاجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة.

2-**مخاطر السوق:** تعرف مخاطر السوق بأنها الخسارة التي يمكن ان تنجم جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المادية واهم المخاطر التي تهم البنك ومخاطر اسعار الفائدة ومخاطر اسعار الصرف

3-**مخاطر التشغيل:** هي احتمالية الخسارة التي قد تنشأ في فشل أو عدم كيفاية كل من العمليات الداخلية الانظمة العاملين احداث خارجية من نماذجها اختلاس، رشوة، سوق البنك، كوارث طبيعية...الخ وهي نماذج على الخسارة التي قد تنشأ عن المخاطر التشغيل.

4-**مخاطر اخرى:**

أ) **مخاطر قانونية:** ويقصد بها حدوث التزام غير متوقع، او فقد جانب من قيمة اصل عدم توفر راي قانوني سليم، او عدم كفاية المستندات .

ث)**مخاطر الالتزام:** يقصد بها تعرض البنك لعقوبات سواء في شكل جزاءات مالية او الحرمان من ممارسة نشاط معين نتيجة ارتكابه مخالفات .

ج) **مخاطر استراتيجية:** تنشأ نتيجة لغياب استراتيجية مناسبه للبنك.

ح) **مخاطر العمليات المعرفية الالكترونية والمبادئ الاستشارية لإدارتها:** تتمثل في قيام البنوك بوضع السياسات والإجراءات تتبع لها إدارة هذه المخاطر من تقييمها والرقابة عليها ومتابعتها واصدارات اللجنة مبادئ لإداره هذه المخاطر.

المبحث الثالث: شروط نجاح سياسة القطاع الفلاحي والمشاكل والحلول الممكنة له.

المطلب الأول: شروط نجاح سياسة القطاع الفلاحي.

حتى تكون سياسة التمويل ناجحة وفعالة يجب أن تراعى الأسس التالية[1]:

- ✓ تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرض حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القرض.
- ✓ أخذ النظام الائتمان بعين الاعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لأن إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة.
- ✓ منح الإئتمان يجب أن يؤسس على الحيازة وليس الملكية، ذلك لأن الكثير من الفلاحين ليس لهم ملكية ثابتة وهذا يقيد من طاقاتهم.
- ✓ على الإقتراض على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الإستفادة من القروض واستخدامها في الوقت المناسب.
- ✓ يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم اتجاه مؤسسة الإقراض يمكن لهم ذلك عن طريق إتباعهم أساليب الإنتاج الحديثة سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات.

---

[1] هناء شويخي، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية وتقييمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيذر بسكرة، 2013/2012، ص27,28.

- ✓ يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة.
- ✓ يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعى فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الإئتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.
- ✓ يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها كما أن وظيفة البنوك لا تتوقف على منح القروض فقط وإنما امتدادها إلى متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.
- ✓ يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد إستلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا الدفع .
- ✓ يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القروض الممنوحة سوف يعطي إيراد يكفي لتسديد القرض ودفع الفوائد المترتبة عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح.

المطلب الثاني: مشاكل القطاع الفلاحي.

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر بالنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المبتغاة لوجود عدة عراقيل منها [1]:

[1] فوري عربي الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية أطروحة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007- 2008، ص253 ،289.

أولا: مشاكل ومعيقات تتعلق بالموارد الطبيعية

1. **التقليص العمدي من طرف الإنسان** وهي تشمل مجموعة أعمال التحريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية

2. **انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح** يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقها.

3. **فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة:** حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعية ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية

4. **التصحر تعد هذه الظاهرة خطيرة في الجزائر:** حيث انه هناك عدة أراضي مصحرة في الجزائر لو استغلت وهيئت لكانت مساحات صالحة للزراعة.

ثانيا: مشاكل ومعيقات تتعلق بالموارد البشرية

- ✓ **نقص العمالة الزراعية المدربة** على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري.
- ✓ **ضعف البرامج التدريبية:** لا يخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في محملها بحيث لا يتوفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

- ✓ **انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي:** الاختلاف في أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشارك الأكبر بين كل الدول النامية، وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

ثالثا: هناك مشاكل أخرى من بينها:

1. **مشاكل التسويق:** هو عبارة عن انتقال السلع الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب، فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة .. الخ.
2. **مشاكل متعلقة بالصادرات** تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بالصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى .
3. **مشاكل التسيير الإداري** للزراعة الفل الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة، ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.

المطلب الثالث: بعض الحلول الممكنة لنجاح القطاع الفلاحي

يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا الرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال

العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي لكن لتحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي وذلك من خلال ما يلي[1]:

- ✓ تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع.
- ✓ ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها أثارا كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، لأن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله، وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره.
- ✓ ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض .
- ✓ ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار.
- ✓ العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى الأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة.
- ✓ العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال السدود وخلق احتياطي ما يكفي وتحديد أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على زيادة

[1] باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد2، جامعة الجزائر، 2003، ص109.

الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

- ✓ العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تامين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.

ومن بين الحلول الممكنة التي تجعل الزراعة في الجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر من الإنتاجية والتي تتمثل في إتباع إستراتيجية للتنمية الزراعية تهدف إلى تحقيق ما يلي[1]:

- ✓ **تبني إستراتيجية واضحة للتصدير** ويجب العمل على إيجاد إستراتيجية للصادرات الزراعية متضمنة أهداف التصدير بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج، من أهم المحاصيل التصديرية التقليدية كالتمور والفلين وتطور الإنتاج من المحاصيل الغير التقليدية كالبرتقال والليمون والبطاطا.
- ✓ **نشر الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة:** إن تطوير القطاع الزراعي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية المتوسطة والصغيرة القائمة على أسس تعاونية، من الممكن أن يفتح مجالات واسعة للعمل كما تؤذي المشاريع الزراعية إلى زيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي واستمرار عرض السلع بما يعمل على ثبات الأسعار وخفض الواردات.
- ✓ **دعم القطاع الزراعي:** يحتل هذا القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكونه يساهم بنسبة 12% في الإنتاج الداخلي الخام، ويوظف 21% من اليد العاملة النشطة، وبالرغم من ذلك نجد أن الجزائر تعد من البلدان التي لا تقدم دعما كبيرا لقطاعها الزراعي والذي

[1] روابنية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الحادي عشر، جامعة بسكرة، ماي2007. ص241.

يقدر بنسبة 4.5% من قيمة الإنتاج الزراعي، أما الدعم المقدم من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي خصص 80% من مصاريفه لدعم الاستثمار الفلاحي والذي سمح بتوسيع المساحة الصالحة للزراعة بقيمة قدرها 419000 هكتار منها 210000 هكتار مساحة مسبقة وهذا يتطلب استهلاك مالي قدره 164 مليار دينار جزائري.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى المفاهيم العامة حول القروض البنكية وتمويل القطاع الفلاحي ومختلف الخصائص التي تميز القروض البنكية وإجراءات منحها وأيضا مفهوم القطاع الفلاحي ومختلف مصادره وأهدافه وتصنيفاته وتوصلنا إلى أن التمويل له أهمية كبيرة بالخصوص بالقطاع الفلاحي.

تناولنا أيضا سياسات التمويل بالقطاع الفلاحي وتوصلنا إلى الشروط الواجب توفرها لنجاح سياسة التمويل البنك والتي حسب رأينا أهم شرط فيها هو بيئة المناخ المناسب للقروض أي معرفة إلى أي مدى يمكن استغلال هذا القرض والفوائد المتآتية من استخدامه والتكاليف المترتبة عليه، وللتمويل البنكي آليات حديثة لتمويل القطاع الفلاحي وعلى رأسها قرضي الرفيق والتحدي، واللذان هما أحد القروض المساعدة على تطوير الفلاحة وتسهيل كل العوائق التي تقف أمام الفلاحين وتقديم الدعم اللازم لهم بهدف استقرار واستمرار الإنتاج الفلاحي وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة المدية رقم

تمهيد:

تعد دراستنا للجانب النظري لموضوع دور البنوك التجارية في تمويل القروض الفلاحية، سنحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إسقاط ما تم الوصول إليه نظريا إلى ما هو موجود في الواقع.

لذلك قمنا بتربص ميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية من أجل الوقوف على كيفية تمويل القروض الفلاحية والمعايير المعتمدة لمنح القروض، حيث اعتمدت الدراسة التطبيقية على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة (المدية) وانطلاقا من الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة التنمية الريفية.

المبحث الأول: بطاقة فنية لبنك الفلاحة التنمية الريفية BADR

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك في الجزائر سنتطرق في هذا المبحث للتعريف بهذا الأخير والتقديم به ومهامه وهيكله التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة وتطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

الفرع الأول: نشأة بنك BADR:

بنك الفلاحة التنمية الريفية BADR ينتمي إلى القطاع العمومي أسس في 13 مارس 1982 وفقا للمرسوم رقم 82-1069 بمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري **BNA** أصبح يحتضن في يومنا هذا 35 مديرية جهوية و200 وكالة موزعة على المستوى الوطني، يشغل البنك حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف ونظرا لكثافة الشبكة وأهمية تشكيلته البشرية صنف بنك **BADR** من طرف مجلس "قاموس البنوك **BANC ALMANACH**" في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية ويحتل كذلك المركز 688 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك منصف.[1]

الفرع الثاني: تطور بنك BADR

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة مراحل نذكرها فيما يلي:[2]

[1] كاملي مليكة، ليلى جلاخ، حمدان أمينة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القرض الإيجاري، مذكرة ليسانس، كلية علوم التسيير، جامعة يحي فارس، تخصص مالية، 2010/2009، ص 64.

[2] كاملي مليكة، ليلى جلاخ، حمدان أمينة، مرجع سابق، ص ص 65-66.

- **من 1982 إلى 1990:** خلال السنوات الثمانية الأولى كان الهدف المنشود للبنك هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصيغة الريفية وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة وكفاءة عالية في ميدان تمويل القطاع الزراعي قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية، هذا الاختصاص كان منصوصا في إطار الاقتصاد المخطط، حيث كل بنك عمومي يختص بإحدى القطاعات الحيوية العامة.
- **من 1991 إلى 1999:** بموجب صدور قانون 90-10 للفلاحة وتنمية آفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة في المجال التقني كانت بداية إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي.
- **1992:** تطبيق نظام «SWIPT» لتطبيق عمليات التجارة الدولية.

1-وضع برنامج LOGICIEL SYBU مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية:

- ✓ تسيير القروض.
- ✓ تسيير عمليات الصندوق.
- ✓ تسيير المودعات.
- ✓ الفحص عن بعد لحسابات الزبائن.

2-إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية عمليات فتح القروض الوثائقية كانت في 2010 لا تفوق 24 ساعة على الأكثر.

3-إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

- ✓ **1993:** إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.
- ✓ **1994:** تشغيل بطاقة التسديد والسحب.[1]

إدخال عمليات الفحص السلكي L'Electoralement فحص وإنجاز العمليات البنكية عن بعد وفي الوقت الحقيقي.

- ✓ **1998:** تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.
- ✓ **2000:** تتميز بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطاتها ومستوى مردوداتها يساير قواعد اقتصاد السوق.
- ✓ في مجال التدخل في تمويل اقتصاد بنك BADR رفع إلى حد كبير القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME/PMI في شتى مجالات النشاط الاقتصادي.
- ✓ **2001:**

1-التطهير المالي والمحاسبي.

2-إعادة النظر في تقليل الوقت وتخفيض الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض المدة تتراوح ما بين 20 إلى 90 يوما بالنسبة لقروض الاستغلال والاستثمار أو مكان التسليم لغرض الدراسة بوكالة المديرية الجهوية العامة.

3-إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.

4-تعميم شبكة الوكالات والمنشأة المركزية MEGA-PAC.

[1] جعدي آمال، عراب ثانينة، التقنيات البنكية في منح الائتمان، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أوحاج، البويرة، 2011/2010، ص 45.

❖ **2002:** تعميم البنك الجالس مع الخدمات الشخصية على جميع الوكالات الأساسية على المستوى الوطني.

❖ **2003-2009:**

- ✓ تطوير كبير في مجال منح القروض.
- ✓ سرعة وسهولة القيام بالعمليات مع الزبائن عن طريق الإعلام الآلي وإدخال نظم وبرامج خاصة ملك للبنك.

ومن خلال التعرض إلى تطور بنك BADR نستنتج:

- ✓ بنك شامل يتدخل في تمويل كل القطاعات الاقتصادية.
- ✓ القيام بالعمليات البنكية وفي الوقت الحقيقي وعن بعد.
- ✓ إمكانية فحص الزبائن لحساباتهم الشخصية عن بعد.[1]

المطلب الثاني: مهام التي يقدمها البنك

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى تحقيق أهدافه والمتمثلة في تمويل القطاع الحيوي، ولهذا فإنه يمكن تلخيص أهم مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

❖ تدعيم تنمية القطاع الفلاحي، الري، الصيد والنشاطات الحرفية من طرف الدولة الجزائرية من خلال منح إمكانيات مالية.

❖ القيام بالمساعدة المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة، والتي تساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء، الصيدليون، أطباء الأسنان، البيطريون، الحرفيون، الصناعة التقليدية.[2]

[1] جعدي أمال، مرجع سابق، ص 47.

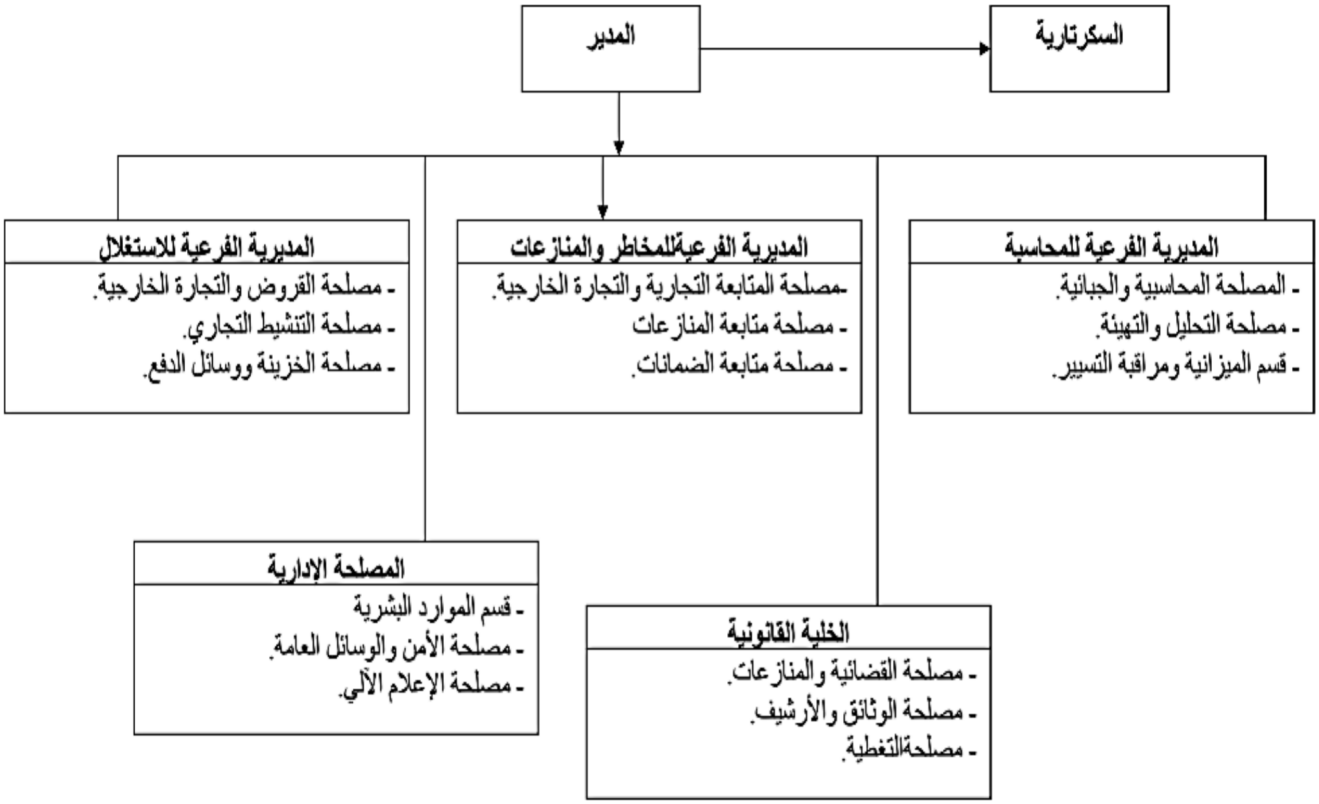
[2] جعدي أمال، مرجع سابق، ص 93.

- ❖ التطوير الاقتصادي للوسيط الفني.
- ❖ القيام بالعمليات التالية:
  - ✓ منح قروض طويلة ومتوسطة الأجل.
  - ✓ معالجة جميع العمليات البنكية (قروض، صرف، خزينة).
  - ✓ التعامل مع مؤسسات القرض العمومي الأخرى.
  - ✓ تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة التنمية الريفية بالمدية 846:

يبين الشكل الموالي الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة التنمية الريفية بالمدية 846:

الشكل رقم(03):الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة التنمية الريفية بالمدية 846



[1] جعدي أمال، مرجع سابق، ص 94.

المصدر: بنك الفلاحة والتنمية الريفية بدرBADR بالمدية

المبحث الثاني: التمويل بواسطة قرض الرفيق والتحدي والشروط والضمانات المقدمة لهما.

المطلب الأول: التمويل بواسطة قرضي الرفيق.[1]

- **تعريف قرض الرفيق:**

هو قرض استغلالي موسمي قصير الأجل مدعم كليا من طرف الدولة، يمنحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية لصالح الفلاحين باختلاف نشاطات مع مزارعون ومربون مواشي، أما بصفة فردية أ جماعية على شكل جمعيات أو تعاونيات.

- **المجالات التي يشملها هذا القرض:** وفقا للمرسوم رقم 8-02 بتاريخ 07/24 المتعلق بقانون المالية التكميلي لعام 2008، فإن المجالات التي يمكن استخدامها في قرض الرفيق هي:

1-اقتناء المداخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور، شتائل، أسمدة، مواد الصحة النباتية)، تعتبر المستثمرات الفلاحية بمثابة مؤسسات فلاحية إنتاجية ذات مقدار.

معتبر وهام بالنظر لمجموع الإنتاج الكلي لأي إقليم فلاحي، وتنقسم المستثمرات الفلاحية إلى عدة أنواع كل منها على حسب طبيعتها وطريقة نشاطها الفلاحي، نذكر منها:

- ✓ **المزارع القائدة:** هي هياكل زراعية إدارية من طرف الحكومات، لها هرم تسيري يبدأ من مدير المزرعة إلى الموظفين وتمتلك هذه المزارع ما يحتاجه النشاط

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

الفلاحي من إسطبلات وأراضي وغيرها عن طريق الكراء المعتمد من طرف السلطات العمومية وتعتبر هذه الهياكل ذات دور فعال وجوهري في الإنتاج الفلاحي السنوي نظرا لما تحققه من إنتاج يكون حاليا نسبيا بالنسبة للأفراد.

- ✓ **المؤسسات الفلاحية الجماعية:** هي تجمعات الفلاحين المعتمدين (يملكون بطاقة فلاح سلمت من الغرفة التقليدية) ويقوم هذا التجمع المكون من عدد محدد من الفلاحين بتوكيل واحد منهم على رأس باقي القائمة من أجل تمثيلهم لدى السلطات المعينة وتقوم هذه التجمعات بنفس النشاط الذي يقوم به الفلاح وقد تم خلق هذه التجمعات من أجل تقوية النشاط الفلاحي.

2-اقتناء الأغذية بالنسبة للحيوانات وكذا منتجات الأدوية البيطرية: [1] عادة ما تتميز الأغذية الفلاحية بالاستهلاك الواسع السريع، وهذه الأخيرة قد تتخلى في الكثير من الأحوال على قدرة الفلاح على تأسيس الغذاء الفلاحي، حيث تتميز الحيوانات الموجهة للتربية بقدرتها على استهلاك كميات فائقة من الغذاء الفلاحي يوميا، كالأبقار والدواجن التي تنمو بسرعة كبيرة جدا والموجهة للاستهلاك السوقي في فترات جد محدودة وقصيرة، لذا جاء قرض الرفيق لتدعيم وتمويل الغذاء الفلاحي والمنتجات والأدوية البيطرية لذلك وضع دائرة مؤمنة للفلاح من أجل مواجهة عجزه على توفير الغذاء والأدوية للحيوانات.

3-اقتناء المنتجات الفلاحية وتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع: وهذا ضمن سياسة التسيير الفلاحي الخاص ببعض المنتجات

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

الفلاحية القابلة للتخزين وهذا من أجل مواجهة ظروف متنوعة في السوق الفلاحية وتدخل ضمن العمليات ضبط المنتج الفلاحي والاستهلاك الواسع مثل البطاطا.

4-تعزيز قدرات المستثمرات الفلاحية: ويدخل ضمن هذه العملية ما يلي:

- ✓ تحسين نظام السقي.
- ✓ اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع بالإيجار.
- ✓ بناء وتجديد هياكل تربية الحيوانات والآخرون على مستوى المستثمرات الفلاحية بناء وإقامة البيوت البلاستيكية المتعددة الأشكال.
- ✓ إعادة تعمير إسطبلات وحظائر الحيوانات.

المطلب الثاني: التمويل بواسطة قرض التحدي. [1]

- **تعريف قرض التحدي:**

هو قرض استثماري مدعم جزئيا من قبل الدولة يتم منحه في إطار تأسيس مزارع أو مستثمرات فلاحية جديدة أو من أجل تجهيزات واستغلال الأراضي الفلاحية التي لم يسبق استغلالها في مشاريع فلاحية سواء كانت تحت الملكية الخاصة أو العامة، يمنح هذا القرض إلى أشخاص طبيعيين أو معنويين والذين يملكون مواصفات الفلاح الممنوحة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

- **المجالات التي يشملها هذا القرض:**

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

1-فيما يتعلق بأشغال التهيئة وحماية الأراضي:

- ✓ الصرف والتطهير.
- ✓ أشغال التوجيه وإزالة الحجارة.
- ✓ وضع معدات الرياح.
- ✓ فتح الأراضي الفلاحة.
- ✓ طلب الطاقة الكهربائية.

2-عمليات تطوير السقي الفلاحي: [1]

- ✓ تجنيد معدات الري وتهيئة وإنجاز الآبار الجديدة.
- ✓ تجهيز مضخات المياه.
- ✓ إنشاء شبكة توزيع المياه.
- ✓ تصليح المضخات الموجهة للاستغلال الفلاحي.

3-وسائل الإنتاج واكتساب المؤهلات:

- ✓ الحصول على المواد الأولية (بذور، نباتات، أسمدة، منتوجات).
- ✓ عمليات تطعيم النباتات.
- ✓ اقتناء العتاد الفلاحي.
- ✓ اقتناء عتاد وتجهيزات تربية الدواجن.

4-انجاز منشآت التخزين المنتوجات الفلاحية، التحويل، التعبئة، التغليف، التطعيم:

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

- ✓ انجاز وتجديد الصناعات التحويلية والمنتوجات الفلاحية الكائنة بالقرى أو على المزارع.
- ✓ بناء وتهيئة المنشآت الخاصة بمنتوجات التعبئة والتغليف، لاستغلالها في المجال الفلاحي والصناعات.

المطلب الثالث: ضمانات الحصول على قرضي الرفيق والتحدي. [1]

- **الضمانات في قرض الرفيق.**

تنقسم الضمانات إلى ضمانات جاهزة وغير جاهزة، سنوضح كل منهما على حدى:

أ- **الضمانات الحاصرة:** تتمثل في مجموع الضمانات التي يفرضها البنك قبل عملية تحرير شيك القرض وتتلخص هذه الضمانات فيما يلي:

- ✓ إثبات الملكية أو الكراء أو الحيازة للعناصر الموجهة للاستغلال.
- ✓ محضر الزيادة الميدانية التي يقوم بها المكلف بالدراسات التقنية التابعة للبنك لأماكن الاستغلال.
- ✓ محضر الطبيب البيطري في حالات نشاطات التربية الحيوانية.
- ✓ تعهد تقديم المحصول في حالة تعاونية (الحبوب والبقول الجافة) إلى الملف الإداري.
- ✓ محضر الخبير العقاري.
- ✓ بطاقة الفلاح مع ختم التحديث (mise a jour).
- ✓ سند لأمر.

ب- **الضمانات الغير حاصرة:** تتمثل في مجموع الضمانات التي يفرضها البنك بعد تحرير بنك القرض وتتلخص فيما يلي:

- ✓ **اتفاقية القرض:** هي اتفاقية مبرمة بين الزبون والبنك على مواد عديدة تحترم في نصها كل الحقوق والالتزامات التي تقع على الطرفين وتعتبر أهم وثيقة في عملية

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

منح القروض، إذا هي الوصلة التي تجمع الزبون بالبنك وتحدد طبيعة العلاقة بينهما.

- ✓ **وثيقة التأمين من شركة التأمين:** تختلف هذه الوثيقة باختلاف طبيعة القرض فهناك التأمين على المحاصيل وهناك التأمين على الحيوانات الموجهة للتربية وهناك التأمين على العتاد الممول، وتكون قيمة التأمين عائدة لفائدة البناء حتى أثناء مدة القرض التي تحددها وثيقة الموافقة.
- ✓ **محضر اقتناء العتاد الممول ومعاينة حالات التحصيل:** يقوم به المكلف بالدراسات التقنية التابع للبنك، حيث يتم تحرير محضر مفصل لكل زيارة ميدانية حسب الحالة ونوع القرض الممنوح.
- ✓ **الرهن الحيازي على العتاد في حالة اقتناء العتاد:** يعتبر الرهن الحيازي على العتاد الممول أكثر أنواع الضمانات أهمية وينبغي على البنك تحصيله في الوقت المناسب وعلى أكمل وجه، وهو وثيقة رسمية مضبوطة من الموثق، تنص على وضع كامل قيمة العتاد الممول رهن البنك خلال مدق القرض بحيث تكون هذه القيمة عائدة لفائدة البنك فلا يجوز للزبون على صلاحيات البيع والكراء وغيرها من صلاحيات البنك وإعادة تحصيل قيمة العتاد الممول وفقا لهذه الوثيقة في حالة عدم التوافق بين البنك والزبون أو حالات عدم المال المشاريع ومنح اتفاقية القرض وتعتبر هذه الوثيقة إلزامية على الزبون بحيث تكون دليلا عليه في حالات النزاعات القضائية. [1]

ملاحظة: هذه الضمانات هي مجموع ما تقترحه الوكالة بعد الدراسة التحليلية ويتم إدراجه في المحضر الخاص بالوكالة ليتم إرساله إلى مستوى أعلى، فتحصيل الضمانات يكون في مرحلة متأخرة من إجراءات منح القرض وهي مرحلة ما بعد القرار.

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

- **مكونات ملف قرض الرفيق:** [1]

✓ طلب خطي للحصول على القرض.

✓ دراسة تقنية اقتصادية (برنامج عمل، تفاصيل تكاليف العمليات والإنتاج).

✓ توقع الوضع المحاسبي للسنتين 1 و n+1.

✓ الوضع المحاسبي سنوات الماضية.

✓ كشوفات الجرد والأهم المدينة (المدينون).

✓ فواتير التوطين إذا كان قرض الرفيق للتصدير.

✓ نسخة من بطاقة فلاح، نسخة من الرقم الجبائي.

✓ الوضعية الجبائية والشبه الجبائية.

✓ تقرير الخبير (للممتلكات المرهونة).

- **الضمانات في قرض التحدي:**

✓ رهن قانوني للأملاك الحقيقية والعقارية الناتجة عن التنازل والالتزام بالرهانات على البناء المنجز على التراب الممنوح.

✓ رهن قانوني للمستثمرات المتعلقة بالملكية الخاصة.

✓ عربون متضامن لشركاء المتعاونين أو أعضاء المجموعة المكونة قانونيا بالنسبة للأشخاص المعنويين.

✓ التعهد بالمحافظة على المعدات عن طريق التوقيع على سندات.

- **مكونات ملف قرض التحدي: (أنظر الملحق رقم01+02)**

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك

- ✓ طلب خطي.
- ✓ شهادة ميلاد.
- ✓ فواتير شكلية.
- ✓ عقد الملكية.
- ✓ الدراسة التقنية الاقتصادية، يتم إعدادها من طرف مكتب دراسات معتمدة من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحي.
- ✓ دراسة قبلية للمشروع.
- ✓ شهادة الموافقة على المشروع.

المبحث الثالث: القروض الممنوحة في اطار قرض الرفيق والتحدي مع نتائج واجراءات التسديد والفسخ

المطلب الأول: القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية وكالة رقم 846 في إطار قرضي الرفيق والتحدي. (أنظر الملحق رقم 02)

1- مبالغ وعدد القروض الممنوحة في شكل قرض الرفيق من 2017 إلى عام 2022

الجدول رقم01: مبالغ وعدد القروض الممنوحة في شكل قرض الرفيق من 2017 إلى عام 2022

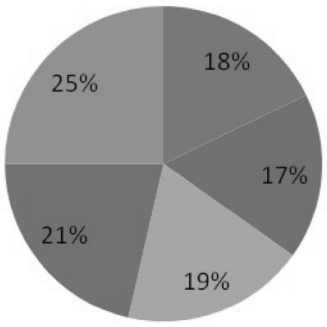
السنوات	عدد الملفات	النسبة المئوية للملفات	مبلغ القروض	النسبة المئوية للقروض
2018/2017	56	%25	83576410,20	20,95
2019/2018	48	%21,42	80212696,38	20,11
2020/2019	42	%18,75	78673312,80	19,72
2021/2020	58	%16,96	76893230,21	19,28
2022/2021	40	%17,85	79440700,88	19,92
المجموع	224		398796350,47	100%

نلاحظ من خلال الجدول نسبة القروض وعدد الملفات الممنوحة من قبل البنك من السنة الأولى كانت 20,95% مقابل نسبة عدد الملفات التي قدرت بـ 95 %أما بالنسبة للسنة الموالية المتمثلة في سنوات 2018 إلى غاية 2022 نلاحظ انخفاض في نسبة الملفات مقارنة بالنسبة الأولى سنة 2017 أما فيما يخص نسبة مبلغ القرض لم ينخفض

وبقيت مبالغ القروض متقاربة نسبيا من بعض وذلك نظرا لتغيير السياسة المتبعة من طرف الدولة ونقص الوعي الثقافي لدى الفلاحين.

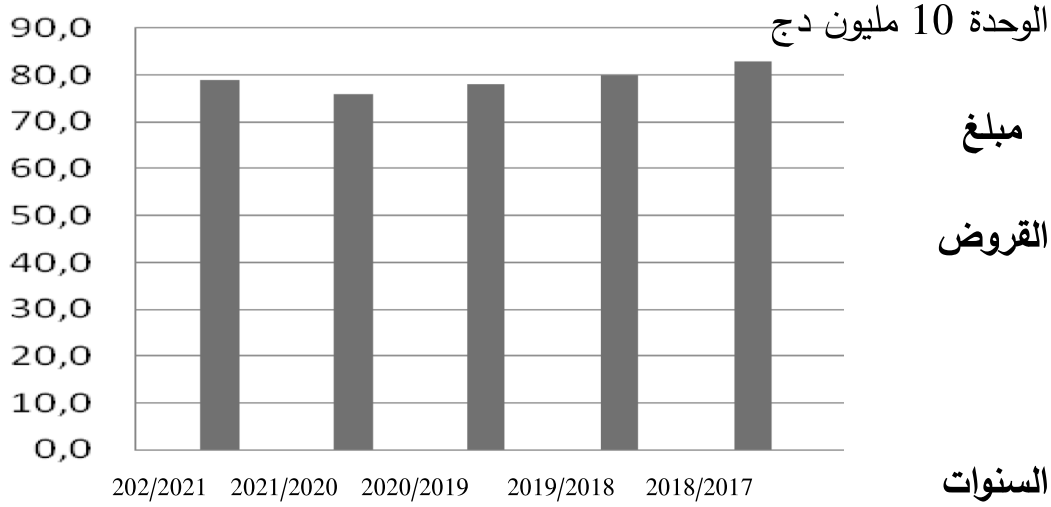
الشكل رقم (04): الملفات الممنوحة في إطار قرض الرفيق.

- ✓ 2018/2017 = %25
- ✓ 2019/2018 = %21,42
- ✓ 2020/2019 = %18,75
- ✓ 2021/2020 = %16,96
- ✓ 2022/2021= %17,85



نلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن أكبر نسبة عدد الملفات الممنوحة من قبل الوكالة كانت سنة 018/017 حيث قدرة حوالي 25% .

الشكل رقم (04): مبلغ القروض الممنوحة في إطار قرض الرفيق



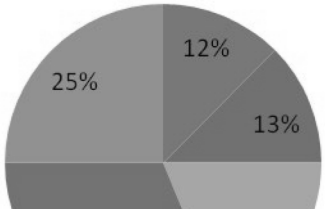
نلاحظ من خلال الشكل رقم 03 أن أكبر المبالغ الممنوحة من طرف البنك من إطار قرض الرفيق كانت خلال الفترة2018/2017 حيث قدرت بـ83576410,20 دج بنسبة 20,95%.

الجدول رقم 02: مبالغ وعدد القروض وعدد الملفات الممنوحة من قبل البنك 2017-2022

السنوات	عدد الملفات	النسبة المئوية للملفات	مبلغ القرض	النسبة المئوية لمبلغ القرض
2018/2017	5	%31,25	182592987,50	21,28
2019/2018	4	%25	174516416,69	20,34
2020/2019	3	%18,75	169515926,82	19,76
2021/2020	2	%12,5	165592857,49	19,30
2022/2021	2	%12,5	165592857,49	19,30
	16	100%	857810990,99	100

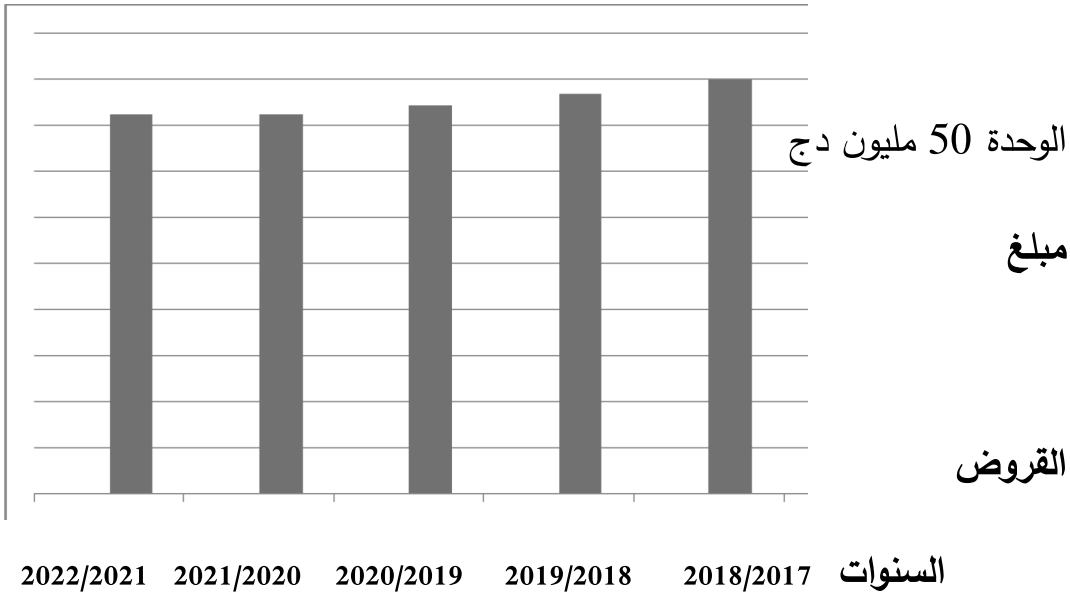
نلاحظ من الشكل رقم 4 أن نسبة القروض وعدد الملفات الممنوحة من قبل البنك في السنة الأولى 2018/2017 كانت 21,28% مقابل نسبة عدد الملفات التي قدرت بـ 31,25% أما بالنسبة للسنوات الموالية والمتمثلة في 2018 إلى 2022 نلاحظ انخفاض تدريجي في نسبة الملفات مقارنة بالسنة الأولى 2018/2017 أما في ما يخص نسبة مبلغ القروض انخفضت انخفاض نسبي وذلك راجع للتغيير في السياسة المتبعة من قبل الدولة في الآونة الأخيرة بسبب التضخم.

الشكل رقم 06: الملفات الممنوحة في إطار قرض التحدي



من خلال الشكل رقم 6 أن أكبر نسبة عدد الملفات الممنوحة من قبل الوكالة كانت سنة 2018/2017 حيث قدرت حوالي 31,25%.

الشكل رقم 07: مبلغ القروض الممنوحة من قبل البنك في إطار قرض التحدي انظر الملحق(01)



نلاحظ من الشكل رقم 06 أن أكبر مبالغ القروض الممنوحة من قبل البنك في إطار قرض التحدي كانت في سنة 2018/2017 لمبلغ يقدر حوالي 182592987,50 دج بنسبة 21.28 % مقارنة بالسنوات الأخرى.

ملاحظة: بالرغم من أن قرض التحدي هو قرض مستحدث من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية إذا لا يزال في مراحله الأولى ودلك راجع لنفس معرفة المستثمرين لمجانسة وإيجابياته والمزايا المتعلقة به.

المطلب الثاني: دراسة حالة منح مشروع في اطار قرض الرفيق

تمويل إنشاء وحدة لتسمين العجول عن طريق قرض الرفيق:

1-التعريف بالشخص A طالب القرض وطبيعة المشروع:

1.1/ التعريف بالشخص A طالب القرض: يزاول الشخص A نشاطه في مجال تسمين العجول بهدف إنتاج اللحوم الحمراء، حيث عرف هذا المجال خلال الفترة 2022/2019 اختلالا كبيرا بين العرض والطلب مما اضطرت السلطات الوطنية اللجوء إلى استيراد اللحوم المجمدة.

2.1/ تقديم المشروع: يتضمن هذا المشروع المراد تمويله إنشاء وحدة التسمين بقدر 10 عجول، الموقع (بلدية بن شكاو)، وذلك بهدف المساهمة في خلق فرص للعمل وكذا من أجل تشجيع مربي الأبقار على الولوج إلى نشاط التسمين للاستجابة للسوق الوطني واحتياجاتها من اللحوم الحمراء.

2-إجراءات وشروط الاستفادة من قرض الرفيق الخاصة بالمشروع: انظر الملحق(01)

1.2/ موضوع طلب قرض الرفيق: من أجل إنشاء هذا المشروع تقدم الشخص A إلى وكالتنا (بالمدية) من أجل طلب الحصول على قرض قصير الأجل في أطار قرض الرفيق بمبلغ 6186000 دج لشراء 10 عجول موجهة لتسمين وكذا شراء الأغذية الضرورية للتسمين.

2.2/ الضمانات المقدمة من طرف العميل:

✓ الرهن العقاري لقطعة الأرض مع البناية الموجودة فوقها بقيمة 7200000 دج.

2.3/ إجراءات منح قرض الرفيق للعميل:

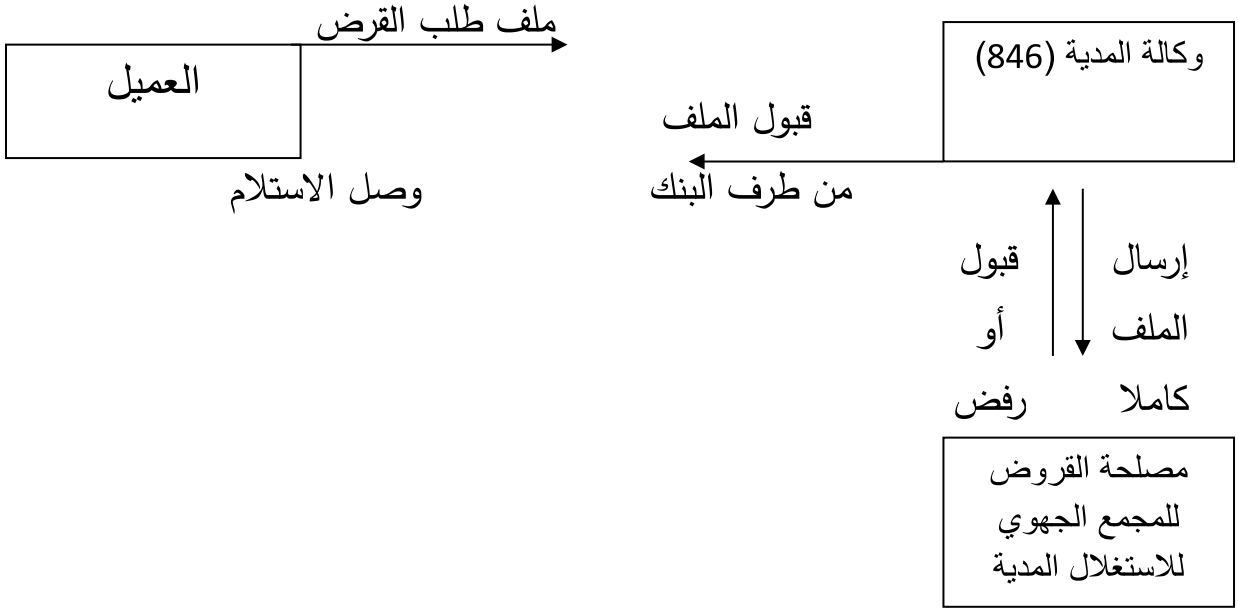
❖ تقديم العميل إلى الوكالة (وكالة المدية) لطرح ملف القرض مقابل وصل الاستلام.

التأكد من الوثائق المكونة للملف والمتكونة من: **انظر الملحق(01)**

✓ طلب خطي للحصول على القرض.
✓ دراسة تقنواقتصادية للمشروع.
✓ بطاقة فلاح.
✓ الوضعية الجبائية والشبه جبائية **CNAS CASNOS**.
✓ خبرة تقنية للضمانات.
✓ الشهادات والتصريحات البيطرية للقيام بنشاط التسمين.
✓ إرسال الملف كاملا بعد إعداد بطاقة تقديم للمشروع والعميل للمجمع الجهوي للاستغلال بالمدية من أجل دراسة إمكانية منح القرض على مستوى مصلحة ودراسة الملف من جميع الجوانب المالية والتقنية، مع إعداد بطاقة شاملة للملف يتم تقديمها إلى لجنة القروض للمجمع من أجل اتخاذ قرار للإقراض حيث تقوم

اللجنة للمجمع المكونة من المدير ونوابه من أجل الإطلاع على ملف القرض والتشاور حول نقاط القوة والضعف التي ينطوي عليها طلب القرض.

شكل رقم 08: يوضح إجراءات منح قرض الرفيق



المصدر: من إعداد الطالبين

- ✓ **مبلغ القرض** : 6186000دج.
- ✓ **موضوع القرض:** شراء العجول مع شراء الأغذية.

- ✓ **المساهمة الشخصية:** 0000 دج.
- ✓ **مدة القرض:** 12 شهر.
- ✓ **الضمانات:** الرهن العقاري للأرض والبناية.
- ✓ عقد تأمين متعدد الأخطار.
- ✓ الاشتراك في صندوق ضمان القروض الفلاحية.
- ✓ يمنح القرض في شكل شيكات لصالح المورد مقابل تقديم العميل للبنك الفواتير اللازمة النهائية للعجول والأغذية التي تم تمويلها.
- ✓ بعد اقتناء العميل للعجول ينتقل أعوان البنك إلى مقر المشروع للتأكد من الإنطلاق الفعلي للمشروع.
- ✓ متابعة البنك لعملية سداد القرض خلال سنة واحدة.

3-الدراسة المالية للمشروع الممول بواسطة قرض الرفيق:

الجدول 03: تكاليف المشروع المختلفة: تكلفة شراء العجول.

البيانات	سعر العجل الواحد	TVA %09	سعر 10 عجول
10 عجول	4800000	523200	5232000
الأغذية	63400	63400	634000
تأمين من المخاطر	32000	32000	320000
المجموع			6186000

قيمة القرض = 5866000 + مبلغ التأمين عن المخاطر= 6186000

618000 - 320000 = 5866000

- ✓ من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة 10 عجول قدرت بـ 48000000 دج، متضمنة الرسم على القيمة المضافة بنسبة 19 %والذي يعادل 5232000دج.
- ✓ من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة شراء الأغذية قدرت بـ 634000دج.

2.3/ حساب النتائج الخاصة بالمشروع:

لا يمنح البنك الموافقة للمقترض إذا لم يرى أن هذا في صالحه، وذلك من خلال وضعه جدول يدرس من خلال نتائج متوقع الحصول عليها، والتي تحقق له نسبة من الأرباح، بما أن القرض مدعم كليا من طرف الدولة 100%.

جدول 04 : حساب مردودية المشروع

وزن العجل 4 أشهر	وزن العجل 6 أشهر	سعر كلغ واحد	سعر بيع العجل الواحد	سعر البيع 10 عجول	المجموع
300 كلغ	600 كلغ	1500 دج	900000	9000000	9000000
تكلفة المشروع					6186000
قيمة الربح					2814000

مجموع التدفقات النقدية: 9000000 دج – قيمة القرض 6186000 = 2814000

بما أن قيمة الربح المحققة موجبة فهذا يعني أن المشروع مربح بقيمة 2814000دج.

المطلب الثالث: نتائج واجراءات التسديد وشروط الفسخ انظر الملحق(01)

1-مميزات قرضي الرفيق والتحدي

- **مميزات قرض الرفيق:** يعتبر قرض الرفيق من الآليات الشائعة التي يمول بها القطاع الفلاحي لذلك هو يتميز بمميزات خاصة يجب على الفلاح أن يكون بدراية تامة بها ومن بين هذه المميزات ما يلي:

2-الجدول 05 : مميزات قرض الرفيق

	قرض قصير المدى
مدة القرض	سنة واحدة
مدة التأجيل	6 أشهر
قيمة القرض	1000000 دج
آجال الاستعمال	سنة واحدة
معدل الفائدة	0% مدعم كليا

1-مدة القرض :1 سنة.

2-مدة التأجيل: 6 أشهر في الحالات المتعصبة.

3-قيمة القرض: 1000000 دج.

4-آجال الاستعمال: سنة و6 أشهر كأقصى حد.

5-معدل الفائدة: 0% مدعم كليا من طرف الدولة.

- **مميزات قرض التحدي:**

يعتبر قرض التحدي من الآليات الجديدة التي يمول بها القطاع الفلاحي لذلك فهو يتميز بمميزات خاصة يجب على كل فلاح أن يكون بدراية تامة لها، لأنها تعتبر الميزة الأساسية التي يعتمد عليها للقيام بعملية التمويل التي يكون هذا القرض أكثر وضوحا ودقة للمقترض من أهم مميزاته: (التحدي)

الجدول رقم 06 مميزات قرض التحدي انظر الملحق(01)

	القروض متوسطة المدى	القروض طويلة المدى
مدة القرض	من 3 إلى 7 سنوات	من 8 إلى 15 سنة
مدة التأجيل	من 1 إلى سنتين	من 1 إلى 5 سنوات
قيمة القرض	من 1000000 دج إلى 100000000 دج	من 1000000دج إلى 10000000000دج
آجال الاستعمال	من 6 إلى 12 شهر	من 6 إلى 24 شهر
معدل الفائدة	من 1 إلى 3 % بين 3 و5 سنوات	من 3 %فما فوق

1-مدة القرض:

- ✓ مدة القروض المتوسطة المدى من 3 سنوات إلى 7 سنوات.
- ✓ مدة القروض طويلة المدى من 8 سنوات إلى 15 سنة.

2-مدة التأجيل:

- ✓ قروض متوسطة المدى من سنة إلى سنتين.
- ✓ قروض طويلة المدى من سنة إلى 5 سنوات.

3-قيمة القرض:

- ✓ قروض متوسطة المدى من 1000000 دج إلى 100000000 دج.
- ✓ قروض طويلة المدى من 1000000 دج إلى 10000000000 دج.

4-آجال الاستعمال:

- ✓ قروض متوسطة المدى من 6 أشهر إلى 12 شهر.
- ✓ قروض طويلة الأجل من 6 أشهر إلى 24 شهر.

5-معدل الفائدة المطبق:

- ✓ قروض متوسطة المدى من 1 إلى 3%.
- ✓ قروض طويلة المدى من 3% فما فوق.

3-إجراءات المتخذة في حالة عدم التسديد.

حسب اتفاقية القرض بين وزارة الفلاحة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية أن في حالة عدم الوفاء يقوم البنك بدراسة أسباب التأخر عن تسديد القرض ويقوم بمنح فرصة أخرى لهذا الزبون لتدارك الوضع حيث يقوم بتسديد آجال التسديد إلى 6 أشهر أخرى كآخر أجل، وفي حالة عدم التسديد يفقد القرض امتيازاته فيصبح القرض استغلالي عادي كأي قرض آخر، فيقوم البنك بتطبيق الإجراءات التي تفرضها شروط القرض، بحيث تحسب عليه فوائد، ويقوم الزبون في هذه الحالة بسداد قيمة القرض كله، بالإضافة إلى الفوائد الناجمة عن التأخير في التسديد، وتسمى فوائد التأخير عن التسديد.

- **الإجراءات البنكية:**

1-طلب خطي: يقوم الزبون التأخر عن التسديد بتقديم طلب خطي إلى الوكالة من أجل تحديد آجال التسديد ويكون الرد خلال أسبوع من طرف لجنة القرض ويكون إما القبول أو الرفض.

أ- **في حالة القبول:** بحيث تقوم اللجنة بإرسال تقرير الاجتماع بعد دراسته إلى المجمع الجهوي للاستغلال بالقبول بتمديد فترة السداد.

ب- **في حالة الرفض:** تقوم اللجنة بإرسال تقرير الاجتماع بالرفض أي عدم تمديد المدة فتنقل القيم آليا من حساب الزبون إلى حساب خاص بحالات عدم التسديد مكتوبة بلون أحمر.

ب1- المستوى الأول: سلسلة 301 ويسمى بالمستوى الأول لعدم تسديد الزبون لمستحقاته بحيث تقوم الوكالة بإرسال إشعار للزبون لتسديد القرض فقط.

ب2- المستوى الثاني: سلسلة 387: ويسمى بالمستوى الثاني لعدم تسديد الزبون لمستحقاته من الإشعار الأول فيتم إرسال إشعار ثاني للزبون وإعلامه بضرورة التسديد بحيث يكون آخر أجل قبل اللجوء إلى القضاء.

ب3- المستوى الثالث: سلسلة 388: ويسمى بالمستوى ما قبل المتابعة القضائية ففي هذه الحالة لا يمكن للزبون التفاوض مع البنك بأي شكل من الأشكال.

ب4- المستوى الرابع: سلسلة 389: يعتبر المستوى الرابع هو آخر مستوى تصل إليها الإجراءات بحيث تلجأ إلى المتابعة القضائية، ففي هذه الحالة يكون الزبون مجبرا بتسديد قيمة القرض وكافة فوائد التأخير وتحسب فوائد التأخير آليا وليس يدويا يأخذ من تاريخ الحصول على القرض حيث يحسب آجال التسديد والتأخير وحساب نسبة الفائدة بحيث تزداد كل يوم بنسب مختلفة حسب الدراسات الآلية لنظام البنك **selon les études du système bancaire.**

ملاحظة:

في المرحلة الأولى والثانية يستطيع الزبون التفاوض مع البنك من أجل تسديد آجال التسديد وأما في الثالثة والرابعة لا يمكن التفاوض بل تتم مباشرة المتابعة القضائية.

3-طرق تسديد القرض وشروط الفسخ. انظر الملحق(01)

1-طرق التسديد.

عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة، فإن الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقديم البيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الأصل والفوائد وهذا في حالة ما إذا كانت الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة، هذه السندات تحرص على تلك الشروط المنصوص عليها في كيفية استعمال القرض حيث يتعهد المقترض بتسديد أصل القرض والفوائد على أقساط حسب جدول التسديد المعد طبقا للشروط الخاصة لهذه الاتفاقية حيث يتمتع المقترض بحق التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا.

2-شروط الفسخ.

في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة لأداء من الأصل وفوائد ومصاريف أخرى وملحقات، فإن البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض خاصة في الحالات الآتية: **انظر الملحق(01)**

- ✓ التعريف الخاطئ للمقترض.
- ✓ يضع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في الاتفاقية.
- ✓ تحويل الموضوع الأصلي للقرض.
- ✓ عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.
- ✓ كل تعديل متعلق بالوضعية المالية والقانونية للمقترض.

خلاصة:

بعد تقديمها لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وما عرفناه عن هيكله التنظيمي والمهام التي يقوم بها لتقديم القروض والتسهيلات والامتيازات التي تصاحب كل قرض مع مراعاة الشروط العامة والخاصة بالإضافة إلى الآجال المستحقة لدراسة الملفات والرد عليه إما بالقبول أو بالرفض وتطرقنا لنوعين من أنواع القروض التي تقدمها الوكالة وهما قرض الرفيق والتحدي، وما يتميزان به عن غيرهما سواء الإمتيازات التي يحصلان عليها ومن ناحية معدل الفائدة التي تدفع أو من ناحية مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

وأيضا خلال الدراسة الميدانية تم تقديم الإحصائيات من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية للقروض الممنوحة (الرفيق والتحدي) وذلك من أجل تمويل المشاريع الفلاحية حيث على الدولة أن تهتم بهذه المشاريع الفلاحية وذلك من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات وتقديم الدعم الفلاحي للمستثمرين من أجل الاستثمار في المشاريع الفلاحية، وذلك لتطوير الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الخاتمة

خـاتمـة:

تلعب البنوك التجارية دورا حيويا في النشاط الاقتصادي حيث تعمل على توفير الدعم المالي لمختلف المشاريع الاستثمارية التي تلقي عجزا في تمويل ذاتها وذلك لضمان نجاحها واستثمارها ومن بين أهم المشاريع الاستثمارية التي تلجأ إلى طلب التمويل من البنوك التجارية نجد استثمارات القطاع الفلاحي.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية حيث تم التعرف على نشأة ومفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكذا مهام والهيكل التنظيمي للبنك ومن خلال المعلومات التي قدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية، حيث اتضح لنا أن البنك يقدم نوعين من القروض الفلاحية لتمويل المشاريع الفلاحية وهما قرض الرفيق وقرض التحدي، ويعد قرض الرفيق قرض استغلالي قصير الأجل، بينما قرض التحدي هو قرض استثماري ويكون متوسط وطويل الأجل، وعند تحليل المعطيات تبين أن قرضي الرفيق والتحدي من بين القروض الهامة جدا في إطار القطاع الفلاحي، بل يمكن القول بأنهما أهم أنواع القروض المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الإطلاق، إذ أن لهما إجراءات واضحة ومرنة ومتناسبة مع الرغبات العامة والخاصة للزبائن، وقد تم التحقق من خلال دراستنا من الفرضيات التي طرحناها سلفا كإجابة أولية لإشكاليتنا المتمثلة في:

- **فيما تتمثل التسهيلات التي تمنحها البنوك التجارية في تمويل القروض الفلاحية؟**

وكانت النتائج كما يلي:

اختبار صحة فرضيات الدراسة.

تم إثبات صحة الفرضية الأولى والتي تتمثل فيما يلي:

1-تعتمد البنوك التجارية على ودائع الأفراد والهيئات بأنواعها المختلفة سواء ودائع تحت الطلب أو لأجل وذلك من أجل المساهمة في منح الإئتمان.

تم إثبات صحة الفرضية الثانية والتي تتمثل فيما يلي:

2-لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيأ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي.

3-لكي يصبح القطاع الفلاحي ذو فعالية يجب توفير التمويل اللازم له من طرف البنوك.

4-للقروض البنكية الفلاحية أسس ومعايير معتمدة لتمويل المشاريع الفلاحية.

5-يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية بتقديم قرضي الرفيق والتحدي كتسهيل لتميل القطاع الفلاحي.

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط التالية:

- ✓ البنك التجاري يقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقرضين.
- ✓ يعتبر البنك التجاري مصدرا أساسيا لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية خاصة الفلاحية، لهذا يعتبر البنك التجاري مصدر خارجي يسعى إليه الفلاحون للحصول على مصادر التمويل مشاريعهم.
- ✓ يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي.
- ✓ عدم قدرة الفلاح على التعرف على القروض الممنوحة من طرف البنوك لأنه لا يوجد إقبال عليها.

- ✓ يجب على الدولة الاهتمام بالقطاع الفلاحي لكونه قطاع أساسي يساهم في رفع عجلة التنمية.
- ✓ يساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل كبير في تمويل المشاريع الفلاحية.
- ✓ يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية تشكيلة متنوعة من القروض أهمها قرض الرفيق وقرض التحدي ودورهما في تمويل المشاريع الفلاحية وتشجيع المستثمرين في الميدان الفلاحي.

توصيات:

- ✓ يستحسن تعميم عملية تمويل القطاع الفلاحي على كل البنوك التجارية في الجزار ن أجل النهوض بهذا القطاع من خلال التنافس على تمويله، وذلك بتقديم التمويل لأكبر عدد من المشاريع الفلاحية.
- ✓ ضرورة تسهيل عملية تمويل أصحاب المستثمرات الفلاحية والفلاحين بصفة عامة من قبل البنوك.
- ✓ على البنك التجاري أن يولي اهتماما أكثر بالدراسات السوقية والتقنية للمشاريع الفلاحية والعمل على تنظيم أكثر لعملية التمويل.
- ✓ القيام بالإعلان والإشهار بأنواع التمويلات الموجهة للقطاع الفلاحي وذلك بغرض استقطاب المستثمرين المتوجهين لهذا القطاع.
- ✓ ضرورة إقامة مراكز وبرامج نوعية، وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.
- ✓ زيادة الاهتمام بالقطاع الفلاحي من قبل الدولة من أجل تشجيعه والنهوض باقتصاد قوي وتحقيق مردودية أكبر.

آفاق الدراسة:

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

- ✓ دور القروض الفلاحية في دعم القطاع الفلاحي.
- ✓ أثر القطاع الفلاحي على التنمية الاقتصادية.
- ✓ آليات دعم القطاع الفلاحي في ظل السياسة الجديدة للبلاد.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1- أبو عتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، دار بخاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

2- اسماعيل أحمد الشفاوي، عبد المنعم مهارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، دون سنة نشره.

3- جواد سعد العارف، الاقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الاردن، 2010.

4- حمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاد الأتمان المصرفي، منشأة المعارف، مصر، ط2، 2000.

5- حمزة محمودي الزبيدي، إدارة الإتمان المصرفي والتحليل الإتماني، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

6- خالد ابن عبد الله ،العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الاسكندرية، ط2، 2000.

7- خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سينان، العمليات المصرفية الاسلامية، طرق المحاسبة الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

8- ديوان السلعة المركزية بن عكنون،الجزائر ،ط2007،3.

9- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك بدون ذكر الطبعة، دار النشر، الجزائر، ط.2

10- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.

11- طارق طه ادارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

12- طاهر فاضل البياتي، ميرال روحي سماره، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1 ،دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013.

13- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط7، 2010.

14- طاهر محسن الغالبي، وائل محمد ادريس، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الاولى، 2007.

15- عبد المطلب عبد المجيد، البنوك وعملياتها، الدار الجامعية الابراهمية، دون ذكر البلد، 2008.

16- عبد المطلب عبد المجيد، البنوك وعملياتها، دون ذكر الطبعة دار الجامعة مصر 2000.

17- عطية محمد صلاح، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، كلية التجارة جامعة الإفريق.

18- قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية-دراسة مقارنة- دار الثقافة للنشر، عمان، 2013 .

19- محمد العيد وأنور، إدارة البنوك، إدارة الجامعية الجديدة، القاهرة، الإسكندرية.

20- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام ،المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية ،الإدارة الجامعية ،مصر، 1998.

21- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006،

الأطروحات ومذكرات التخرج

1- هلال كهينة، إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية فرع النقود مالية وبنوك جامعة بسكرة 2009.

2- محمد شريف ايمان، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الإقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية وبنوك المركز الجامعي، البويرة، 2009.

3- قادري محمد نجيب، وسائل الدفع الإلكترونية للبنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2015.

4- سلمان بوداب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسات الجامعية لدراسات النشر والتوزيع، لبنان، 1996.

5- عائشة بن موسي، دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعي بالجزائر (1990-2014)، مذكرة تخرج ماستر في العلوم الإقتصادية جامعة التيدمه لخضر بالوادي، الجزائر، 2014-2015.

6- وليد حمدي باشا، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري 2000, 2010, مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2013 2014.

7- عز الدين سمير، إنعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بقسم العلوم الإقتصادية تخصص تحليل إقتصادي كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية جامعة الجزائر،2011،3-2012.

8- رشا محمد سعيد، تمويل القطاع الزراعي في الأردن، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، دراسات عليا، جامعة الأردن، 1999.

9- تمويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة خيضر 2012-2013.

10- سليك الهام، اثر القروض على التنمية الريفية من خلال دعم القطاع الفلاحي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية، فرع نقود مالية المركز الجامعي ،البويرة،2010.

11- هناء شويخي، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة تحليلية وتقييمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيذر بسكرة، 2013/2012.

12- فوري عربي الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية أطروحة دكتوراه، دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007- 2008.

13- كاملي مليكة، ليلى جلاخ، حمدان أمينة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القرض الإيجاري، مذكرة ليسانس، كلية علوم التسيير، جامعة يحي فارس، تخصص مالية، 2010/2009.

14- جعدي آمال، عراب ثانينة، التقنيات البنكية في منح الائتمان، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أوحاج، البويرة، 2011/2010.

مجلات وملتقيات

1-مرزاق عاشور، أعميش عائشة، الرشادة الزراعية المالية لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة في الجزائر، اوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الامن الغذائي بالدول العربية، جامعة المدية،28-29أكتوبر 2014.

2- باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد2، جامعة الجزائر، 2003.

3- رواينية كمال، تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الحادي عشر، جامعة بسكرة، ماي2007.

مقابلات

1-معلومات مقدمة من طرف البنك.

قوانين وتشريعات

1-قانون النقد والقرض90-10

الملاحق

الملحق 01

الملحق 1

اتفاقية القرض

(ملحق رقم 11 وجيز تسيير القرض / أفريل 1994)

بين الموقعين أسفله:

بنك الفلاحة و التنمية الريفية (بدر) شركة مساهمة برأس المال قدره أربعة و خمسون مليار دينار جزائري(54.000.000.000,00دج) المسجلة بالسجل التجاري للجزائر العاصمة تحت رقم 00/11640 ب 00, الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 17 شارع العقيد عميروش, و الممثلة من طرف السيد : مدير وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بالمدية (846) **من جهة**

و السيـد : المولود في : **ب - ولاية المدية.** **من جهة أخرى**

(الشكل القانوني للشركة إذا كان شخص معنوي) – المقر: **- ولاية المدية.**

حيث اتفقا و أقرا على ما يلي : طبيعة القرض. "قرض متوسط المدى" أو "طويل المدى" لمؤسسة عامة أو خاصة

موضوع الاتفاقية:

بموجب هذه الاتفاقية ,يمنح البنك المقترض المذكور أعلاه قرض الشروط الخاصة و العامة المحددة كما يلي:

1- **الشروط الخاصة للقرض:**

نوع القرض : **قصير المدى (قرض الرفيق)** قيمة القرض: **دج** لمدة : **سنة (منها 09 أشهر استعمال و 03 أشهر اهتلاك)** , بما فيها مدة التأجيل : / , نسبة الفوائد المتغيرة : **0.00%** , معدل التدعيم: **6.00 %** ,نسبة عمولة التأخير **8.00 %** ,عمولة التعاهد: **0.00 %** ,تاريخ بداية استعمال القرض: / , رقم حساب التسديد : **4** ،آجال التسديد: **(سنوي) 09/30/ 2023**, مصاريف الضمان: **0.00 دج**, النسبة القاعدية: **6.00 %**, الهامش: **0.25 %** مكان اقامة المشروع : **فرقة أولاد الخير، وزرة -ولاية المدية.**

- **الضمانات الاحتياطية الحاصرة :**

* **تعهد مصادق عليه بتسليم محصول الحبوب لتعاونية الحبوب و الخضر الجافة بالبرواقية .**
* **إمضاء سندات الأمر.**
* **تفويض التأمين ضد كل الأخطار لصالح البنك.**

- **الضمانات و الاحتياطات غير الحاصرة :**

* **اتفاقية القرض باللغة العربية.**
* **التسجيل في صندوق ضمان القروض الفلاحي (FGA).**

الشروط العامة للقرض:

المادة 01: مبلغ القرض:

يمنح البنك بموجب هذه الاتفاقية للمقترض قرض مبلغه مبين في الشروط الخاصة.

المادة 02: موضوع القرض.

بناءا على التمويل المقدم من طرف المقترض, فان القرض موضوع هذه الاتفاقية سيخصص لتمويل المشروع المذكور في الشروط الخاصة ,و هذا تطبيقا لتركيبة التمويل المتفق عليها بين الأطراف.

المادة 03: مدة القرض

-- يمنح القرض لمدة و لفترة التأجيل المنصوص عليهما ضمن الشروط الخاصة. غير أنه إذا كان القرض موضوع هذه الاتفاقية لم يسجل بداية الاستهلاك في المدة المحددة ضمن الشروط الخاصة, فان هذه الاتفاقية تعتبر ملغاة إذا لم يقبل البنك تمديدها.

المادة 04: نسبة الفائدة المتغيرة.

-- نسبة الفائدة المطبقة على استعمال القرض متكونة من نسبة قاعدية قابلة للمراجعة دوريا وفقا لشروط البنك السارية المفعول و إضافة إلى النسبة المحددة في الشروط الخاصة.

المادة 05 : الرسوم و العمولات.

- تكون جميع الرسوم و العمولات المرتبطة بمنح و استعمال القرض على عاتق المقترض ، إلى جانب الرسوم و العمولات الأخرى تضاف لاحقا و ذلك طبقا للنصوص التشريعية و التنظيمية.

المادة 06 : كيفية استعمال القرض.

_ إن القرض موضوع هذه الاتفاقية يتم استعماله بإدانة حساب القرض المفتوح من طرف البنك لدى الوكالة الموطنة للمقترض تحت الرقم المشار إليه ضمن الشروط الخاصة.

_ ترخص استعمال القرض حسب احتياجات التمويل الذي يثبت بتقديم بيانات اعتمادها من طرف البنك و كذلك بالإمضاء على السندات لأمر.

- إن إثبات القرض و تسديده يكون حسب الكتابات و العمليات المسجلة من طرف البنك.

المادة 07: طرق التسديد.

_ عند نهاية فترة الاستعمال التي لا يمكن أن تتجاوز تلك المحددة ضمن الشروط الخاصة ، فإن الاستهلاكات الفعلية للقرض تثبت بتقدم بيانات اعتمادها من طرف البنك في جدول التسديد الذي يحدد فيه الاصل و الفوائد و هذا في حالة ما إذا الشروط الخاصة تنص على نسبة ثابتة معدة على أساس سندات لأمر مدعمة لهذه الحالة.

- هذه السندات تعوض تلك المنصوص عليها في المادة السادسة (06) أعلاه.

الملحق 1

المادة 08 : الضمانات.

_ لضمان الوفاء بأصل القرض، الفوائد، المصاريف، العمولات المتعلقة بالقرض موضوع الاتفاقية، يتعهد المقترض بتخصيص الضمانات المذكورة في الشروط الخاصة لفائدة البنك.
_ تكون مصاريف التسجيل، و المصاريف المتعلقة بالضمانات المذكورة أعلاه على عاتق المقترض.
_ إن أي تبديد أو بيع جزئي أو كلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك يعرض المقترض حسب شروط الاتفاقية ، بالإضافة إلى إلغاء القرض متابعته قضائيا.
_ استعمال القرض مرتبط بالاستلام الفعلي للضمانات.

دم تقديم لصالح الدائنين الآخرين ، أي ضمان أو تعهد لامتياز دائن عن آخر على الأموال

المادة 09: التسديد المسبق.

_ للمقترض الحق التسديد المسبق للقرض جزئيا أو كليا.
_ التسديد الجزئي يقتطع من الأقساط المتباعدة.

المادة 10: الترخيص بالخصم.

- يعطى المقترض الترخيص للبنك للخصم الفوري من حسابه المبالغ التي يكفي لتسديد الأقساط من أصل و فوائد و كذا المبالغ الأخرى التي أصبحت واجبة الأداء (عمولات –مصاريف –ضرائب).

المادة 11: شروط الفسخ.

_ في حالة عدم تسديد المبالغ الواجبة الأداء في أصل،فوائد و مصاريف أخرى و ملحقات، فان البنك يحتفظ بحق إلزامه على التسديد الفوري لكل قيمة القرض، خاصة في الحالات التالية:

*التصريح الخاطئ للمقترض.
* دفع النفقات التي لا تدخل في إطار تحقيق المشروع الموافق عليه في هذه الاتفاقية.
* تحويل الموضوع الأصلي للقرض.
* عدم احترام المقترض لأي تعهد من التعهدات المتفق عليها من طرفه.
* كل تعديل متعلق بالوضعية المالية و القانونية للمقترض، و التي يمكن أن تؤثر على تسديد القرض.
*البيع الجزئي أو الكلي للأموال المادية و المعنوية المخصصة كضمان لفائدة البنك.
* عند عدم احترام بنود هذه الاتفاقية، يتحمل المقترض جميع الأعباء المسجلة من طرف البنك بفعل الأداء المسبق.

عن البنك
ختم و إمضاء

المادة12 : مراقبة القرض.

– حتى يتسنى المراقبة المستمرة المنتظمة لاستعمال القرض يتعهد المقترض بمايلي:
* تقديم جميع البيانات و الوثائق التي يراها البنك ضرورية.
* تقديم صور مطابقة الأصل للميزانية السنوية، و وثائق الحسابات و الملحقات و كذا تقرير محافظ الحسابات.
* تسهيل الزيارات التي يقوم بها أعوان البنك و كذا الدخول للمحلات و التجهيزات الأخرى.
* كذلك يستطيع البنك أن يتحقق في عين المكان و بناءا على الوثائق المقدمة من تطابقها.

المادة13 : التزامات المقترض.

مع مراعاة الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول و ما دام المدين مدينا بموجب هذه الاتفاقية , فهو ملزم بمايلي :

– ع

الموجودة حاليا أو المستقبلية. حتى يتم التسديد الفعلي للقرض.
– العمل على كل ما هو ضروري لإبقاء و حماية مؤهلاته القانونية و كذا وسائل الإنتاج و الخدمات.
- تأمين المعدات المنقولة و العقارات و الوفاء بجميع المصاريف وفقا لعقد التأمين، و في حالة حدوث كارثة كلية أو جزئية قبل إبراء ذمته، يحتفظ البنك بحق التعويض في التأمين طبقا لبنود الضمان المبرم وفقا لهذه الاتفاقية.
– تقديم للبنك رقم الأعمال الكامل المحقق في المشروع عند الدخول في مرحلة الإنتاج أو الخدمات.

المادة 14: العقوبات التأخيرية.

- كل تأخير في دفع المبالغ المستحقة من طرف المقترض تؤدي الى خصم فوائد التأخير دون توجيه إنذار بالدفع.
- نسبة عقوبة التأخير السارية المفعول محددة في الشروط الخاصة.

المادة 15: العمولة و المصاريف.

– يتعهد المقترض بدفع كل ثلاثة أشهر عمولة التعهد و مصاريف الملف المذكورة في الشروط الخاصة.

المادة16 : تسوية النزاع.

- كل نزاع ناتج عن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية ، يخضع في حالة عدم التسوية الودية للمتابعة أمام الجهات القضائية المختصة.

المادة 17: اختيار الموطن.

- لتنفيذ هذه الاتفاقية، يختار الأطراف الموطن في العناوين السابقة الذكر.

حرر ب المدية في :.....

عن المقترض
ختم و إمضاء

---

(1) يجب أن يسبق إمضاء المدين بالعبارة **"قرأ و صادق"**

الملحق 02

الملحق رقم : فاتورة

XXXXXXXXXX

Adr :CNE TAFROUT MEDEA

R.C :
MF :
AI :

FACTURE

N° Facture	Date

Raison : A
Adresse :
RC :
M.F :
A.I :

Mode de reglement: A Term

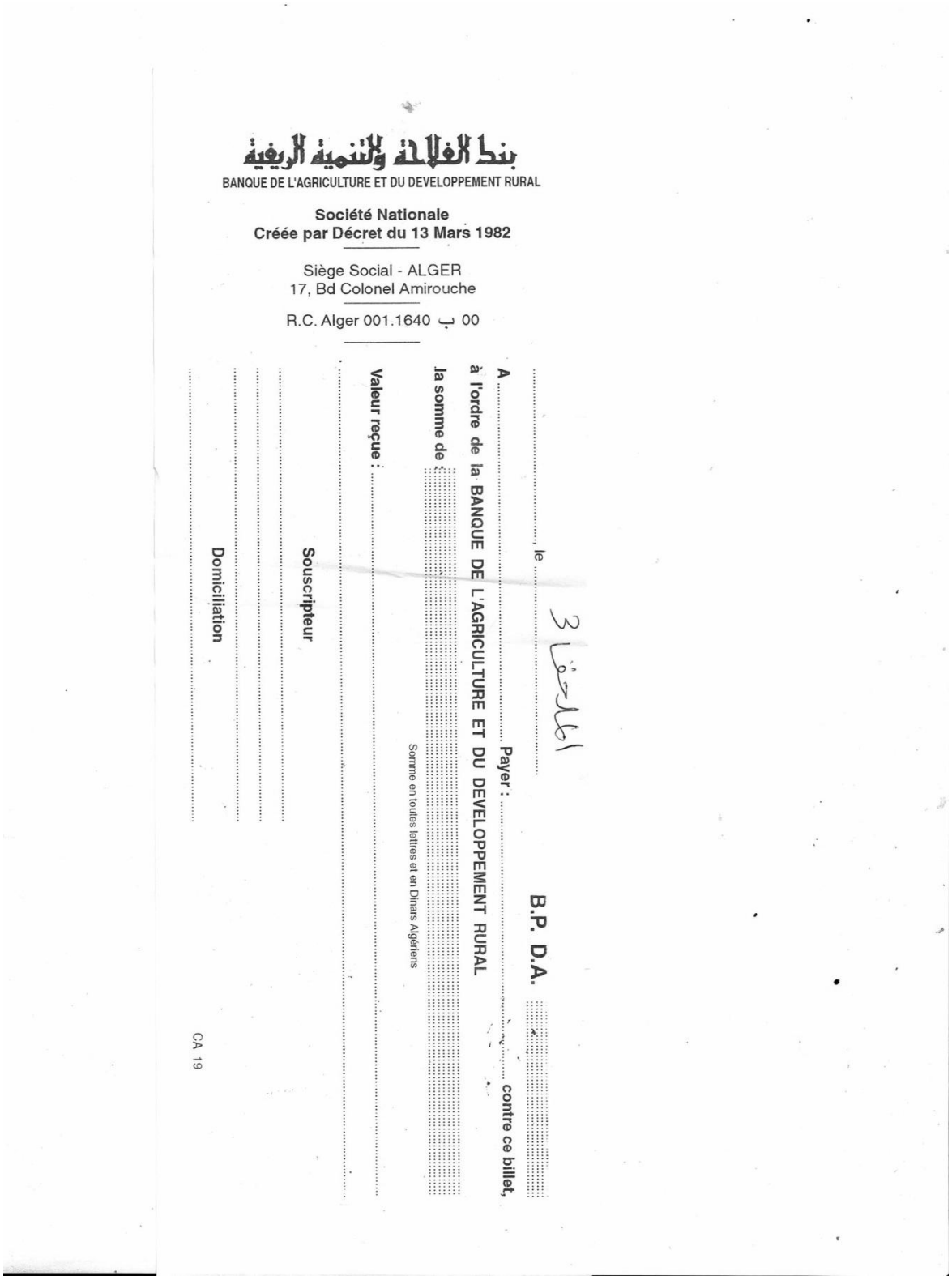
N°	Désignation	Quantité	Prix Unitaire	Montant HT	TVA
01	VEAUX	10	480 000,00	4 800 000,00	0%

TVA	Montant HT	Montant TVA
19%	-	-
9%	-	-
Exon	4 800 000,00	-

Total HT	4 800 000,00
T.V.A	-
Montant TTC	**4 800 000,00**
Timbre	-
Remise	
Net à Payer	**4 800 000,00**

Arrêtée la présent facture à la somme de :
QUATRE MILLIONS HUIT CENT MILLE DINARS

الملحق 03



بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982

Siège Social - ALGER
17, Bd Colonel Amirouche

R.C. Alger 001.1640 ب 00

le ..... الملحق 3

B.P. D.A. .....

A ..... **Payer :** ..... **contre ce billet,**

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

la somme de : .....

Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

Valeur reçue : .....

Souscripteur

.....

.....

.....

Domiciliation

.....

CA 19